ملف خاص

يونيو 2024

مواطن

muwatin.net

الاقتصادات العربية

ومـــرايا أزمـــاتهـــا

فبراير

FEBRAYER

ملــف خاص صـــادر عن

مواطن
(متابعة وتصميم)

فبراير
FEBRAYER
(إعداد وتحرير)

شبكـة مواطــن الإعلامية

ما بعد الخطوط الحمراء

نرصد أحداث المجتمع ونهتم بقضايا

المواطن في الخليج والعالم العربي

المملكة المتحدة - لندن

للتواصل: Contact@muwatin.net

المدير التنفيذي ورئيس التحرير

د. محمد الفزاري

الفهـــرس

٤ | تأشيــرة
الاقتصادات العربية في مهب الأزمات: نظرة بانوراميـة عبر الإعلام المستقل

٨ | بودكاست "صوت": هذه الحياة معلقةٌ بإيصالات التحويل

١٤ | المسؤولية عن الانهيار من خارج ذرائع "الحصار"... حزب الله والأزمة الاقتصادية اللبنانية

٤٠ | النفط العربي في مواجهة التحديات المناخية .. سجالات مؤتمر المناخ في الإمارات

٥ | الاقتصادات العربية ومرايا أزماتها
مقدمة ملف شبكة فبراير في الاقتصاد السياسي

٩ | اقتصادات سوريا: أربعة رؤوس لجسد مُتعَب والحـل لـن يأتـي من الـداخل

٣٣ | أرحام تحت الانهيار... الإجهاض في لبنان في ظلّ الأزمة الاقتصادية

٥٢ | فلسطين: المعيشة والاقتصاد على هامش العدوان.. حوار مع طاهر اللبدي

الاقتصادات العربية في مهب الأزمات: نظـرة بانوراميـــة عبر الإعلام المستقل

بالنظر في خريطة منطقتنا العربية، لا نرى فقط خطوط وحدود جغرافية تُعيق الحركة والتكامل، بل نشهد نزيفًا مستمرًا للشعوب العربية في شكل أزمات اقتصادية واجتماعية تعصف بالمنطقة من أقصاها إلى أقصاها. في هذا العالم الذي يتسم بالسيولة وسرعة التحول، وفي ظل تحديات إعلامية ضاغطة، يسرنا في «مواطن» أن نقدم لكم هذا الملف الخاص تحت عنوان «الاقتصادات العربية ومرايا أزماتها» من إعداد وتحرير «شبكة فبراير»، والذي يعد ثمرة جهد مشترك بين مجموعة من أبرز المنصات الإعلامية المستقلة في المنطقة العربية. هذا الملف الذي يسعى إلى تجاوز السطح ليخترق العصب العميق للأزمات، في محاولة لتفكيك أزمة تلك الاقتصادات العربية.

عبر هذا التعاون نسعى للتأكيد على أهمية الصوت المستقل في رصد الواقع ونقل الحقائق والقصص التي تمس جوهر الإنسان العربي في لحظتنا الراهنة الصعبة. إذ تأتي أهمية هذا المشروع المشترك من كونه يجمع بين رؤى متعددة من داخل الأزمات التي تعصف بمنطقتنا، ويعكس التزام هذه المنصات بالإضاءة على الحقائق بعيدًا عن ضغوط الأجندات السياسية أو التجارية.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشيد بالدور الكبير الذي قامت به «شبكة فبراير» ومحررا الملف «قاسم البصري» و «بيسان كساب»، ليس فقط على تنسيق الجهود، بل أيضًا في تقديم دعم متواصل لمختلف مراحل المشروع. هذا الجهد الجماعي يمثل رمزًا للأمل في قدرة الإعلام المستقل على لعب دور حيوي في نقل صورة واقعية لما يحدث في منطقتنا، والإسهام في تشكيل وعي جماعي أكثر عمقًا وشمولًا.

من سوريا التي أنهكتها الحرب والانقسامات، إلى لبنان الذي يغرق في دوامة أزمات سياسية واقتصادية، مرورا بفلسطين الصامدة في وجه العدوان، إلى الخليج العربي الذي يواجه لأول مرة في تاريخه الحديث ضغوطات اقتصادية مع التحديات البيئية، يروي هذا الملف قصصًا من قلب المعاناة والأمل، لنقدم لكم صورة بانورامية متعددة الأبعاد عن واقع هذه الاقتصادات.

نأمل أن يكون هذا العمل المشترك خطوة نحو فهم أعمق لما تمر به هذه الدول، ودعوة مفتوحة للنقاش والتفكير في مستقبل أكثر عدلًا وإنسانية.

مواطن

رئيس التحـــريـــر

الاقتصادات العربية ومرايا أزماتها

مقدمة ملف شبكة فبراير في الاقتصاد السياسي

تطغى تحولاتٌ سياسيةٌ وتطوراتٌ عسكرية على أي مشهدٍ آخر في عالمنا العربي. المنطقة في طور تغيّرٍ عميقٍ وشامل، لا يشبه هذه المرة ما انعقدت حوله الآمال مع بداية الربيع العربي، وليس فيه حضور جماهيري؛ تحولاتٌ من أعلى وتبدو سبل مواجهتها محدودة، و الفاعلون الدوليون والإقليميون فيها أكثر من المحليين. لم تكن منطقتنا خلال العقود الماضية ساحة حضورٍ دولية بالقدر الذي هي عليه اليوم، وتترسّخ أكثر فأكثر أنظمةٌ سياسيةٌ عدوةٌ للديمقراطية وغير مبالية بحقوق الإنسان، وتنعقد مصالحاتٌ وتفاهماتٌ بينها، في كثيرٍ من الأحيان على الضدّ من مصالح شعوبها وحرياتهم وتطلعاتهم. وفي أكثر من بلد، تنهار الدولة وتنهض الميليشيات ويفرّ من القمع والتصفية والعنف ملايين من الناس.

ومع ذلك، فتلك التحولات التي تطغى على الاهتمام العام ليست وليدة ذاتها، وفي خلفية الكثير منها مشهدٌ اقتصاديٌّ ينبغي الوقوف عنده. في منطقتنا دولٌ تمتلك بعض كُبريات صناديق الاستثمار حول العالم، ودولٌ منهارة اقتصادياً تعيش جزئياً أو كلياً على الإعانات الدولية والتبرُّعات والمنح؛ دولٌ تبذل الأموال في مشروعاتٍ عمرانية تطمح لجعل الديستوبيا واقعاً، ودولٌ تعيش شرائحُ كبيرةٌ من سكانها في ديستوبيا من قماش.

ألا تتضرّر الدول العربية الغنية والمستقرة سياسياً واقتصادياً من وجود دولٍ فقيرة ومحطمة في جوارها؟ الإجابة هي نعم بلا شك، ولكن كيف نحدُّ من هذه الآثار؟ بإغلاق الحدود وترهيب المحكومين من السيناريوهات السورية أو اللبنانية أو اليمنية أو غيرها؟ هل يجدي هذا نفعاً؟

تُثيرُ قراءة واقع منطقتنا من المخاوف بقدر ما تَطرحُ من الأسئلة، وهو ما يسعى هذا الملف للتفكير فيه، من خلال وضع المفاعيل الاقتصادية-السياسية للمنطقة العربية، وما يزْشُح عنها من تبعاتٍ اجتماعية وحقوقية وبيئية، في صلب قراءتنا لهذا الواقع. لا يسعى هذا الملف للإحاطة بمختلف أزمات العالم العربي الاقتصادية، ولكنه يطرح أسئلةً متنوعة عن اقتصادات المنطقة وبعض انعكاساتها المؤثرة في حياة الناس، لننظر من خلالها في مرايا أزمات اقتصاداتنا المُتباينة.

في مواد هذا الملف ستقدم لنا «صوت» قراءةً اقتصاديةً للعلاقة المُتشكّلة بين اللّاجئين في منافي السوريين الكثيرة ومَن تبقى من ذويهم وأحبابهم في البلاد، لكن من زاوية الحوالات المالية بوصفها أبرز أدوات الدعم الذي يقدمه الشتات السوري لبقاء الناس داخل البلاد، وبما يُظهِرُ كيف أن الدولة السورية لم تكتفِ بالاستقالة والعجز عن تقديم ما يلزم لاستمرار حياة السوريين والسوريات بكرامة، ولكنها تجهد أيضاً في تحقيق أكبر استفادةٍ ممكنة من الأموال التي تصل إلى أهالي البلاد الذين يعيش أكثر من 90 بالمئة منهم تحت خط الفقر.

وتُقدِّمُ «مدى مصر» استعراضاً لأشكال الإدارة المالية المصرية الرسمية خلال العقد الفائت، وذلك من خلال تحليل البيانات المفتوحة لعشر سنواتٍ مالية، منذ انقلاب 2013 الذي أوصل عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم، لا سيما أن مصر قد عرفت في هذه الفترة مزيداً من التدهور المالي وتراجع الدعم الحكومي، ومزيداً من انخفاض قدرة المصريين على تلبية احتياجاتهم.

احتضنت الإمارات العربية المتحدة مؤتمر المناخ الأخير، الذي لم يكن خالياً من نقاشاتٍ محتدمة بين الدول المُصدِّرة للنفط في الخليج العربي ودول غربية حول الوقود الأحفوري والانبعاثات والمسائل البيئية. هذا ما يُعالجه مقال منصّة «مواطن»، الذي ينقل لنا بقدرٍ وافٍ من التحليل الآراءَ والتوجهات الغربية الرسمية وتلك الصادرة عن مؤسسات معنيّة بالبيئة، ويناقشها، ويوضح موقفَ دول الخليج المُصدِّرة للنفط منها.

بأسلوبها الساخر واللمّاح، ينصبُّ تركيز «شبكة الحدود» في هذا الملف على مصر، ليس حبّاً بشعبها فقط كما ينبغي أن نقول، ولكن حباً بالقائد المُلهَم عبد الفتاح السيسي، عبر مقالَين يستعرض الأول الصيغَ المُضَلّلة التي يُطلَب من وسائل الإعلام التابعة للسلطة أو القريبة منها أن تتبنّاها لوصف الخيارات الاقتصادية للسلطة المصرية، ويشرح لنا الثاني سياسةَ السيسي في الاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي وكيفيات إدارات القروض مالياً.

يعيش الشعب الفلسطيني في غزة إبادةً جماعيةً مُتواصلة منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وتبدو الأحوال الاقتصادية والمعيشية اليومية هامشيةً أمام الدماء التي تُرَاق، ولكن ثمة ملايين قد فقدوا أعمالهم وصاروا يعيشون حصاراً مُضاعفاً ولا تصلهم سبل البقاء. ما الذي حدثَ اقتصادياً بعد السابع من أكتوبر؟ وأيّة تبعاتٍ اقتصادية على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة، وما آثارها؟ سيكون هذا موضوع حوارٍ صحفي يساهم فيه موقع «الجمهورية.نت».

في لبنان، كما في كل مكان، يؤثّر الواقع الاقتصادي في أحوال النساء وحقوقهنّ وبُنى التمييز ضدّهن. يقدم لنا موقع «حكاية ما انحكت» في هذا السياق ريبورتاجاً عن الإجهاض في لبنان، بما يشمل النساء اللبنانيات واللاجئات السوريات. وفي لبنان أيضاً يعيش الناس واحدةً من أسوأ الأزمات المالية المعاصرة، وما زالت مفاعيلها مستمرةً وتزيد من فقر الأهالي هناك. كثيراً ما يُشار عند الحديث عن أسباب الأزمة إلى الفشل والفساد الحكوميّين. هذا صحيح، ولكن ما هو دور ميليشيا حزب الله وما مدى حضورها في هذه الأزمة؟ هذا موضوع تقريرٍ مُعمَّق يساهم به موقع «رصيف 22».

باتت سوريا مثالاً ليس فقط عن الانهيار الأمني والسياسي، ولكنها أبرزُ أمثلة الانهيار الاقتصادي في عالمنا العربي. تنقسم سوريا اليوم إلى سورياتٍ عديدة، وفيها احتلالاتٌ أجنبيةٌ عديدة. هذا بدوره أفرز أربعة اقتصاداتٍ على الأقل، يبدو كلٌّ منها منعزلٌ عن الآخر، ولكن الحقيقة ليست كذلك. تتشابك هذه الاقتصادات مع بعضها بعضاً، وبين المُسيطرين عليها مصالحُ وتفاهمات لم تؤثّر عليها الأعمال القتالية والخصومات السياسية. هذا موضوع مقالٍ تحليلي يساهم به موقع «الجمهورية. نت» في ختام هذا الملف.

هذا الملف الذي يحمل عنوان «الاقتصادات العربية ومرايا أزماتها» من إعداد شبكة فبراير، وسيُنشَر في يومَي الإثنين والخميس من كل أسبوع طوال الشهر القادم، وساهمت فيه مجموعة مواقع ومنصات عربية مستقلة هي: «صوت» و«رصيف 22» و«مدى مصر» و«الحدود» و«حكاية ما انحكت» و«مواطن» و«الجمهورية.نت»، وقد تعاون على تحريره وانتقاء مواضيعه بيسان كسّاب وقاسم البصري.

كتب

قاسم البصري

بيسان كسّاب

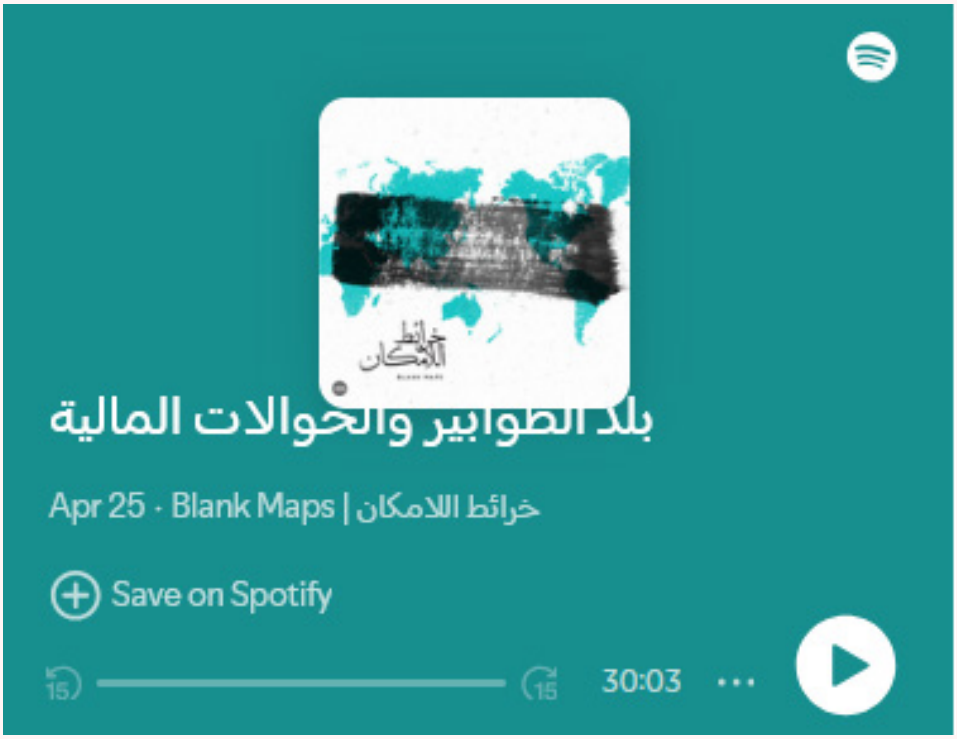

بودكاست "صوت": هذه الحياة معلقةٌ بإيصالات التحويل

الحوالات المالية من المنافي السورية ضمانة لمَن تبقّى

منذ سنوات، تعتمد الغالبية العظمى من الأسر السورية في الداخل على الحوالات المالية التي يرسلها أبناؤها المغتربون بانتظام؛ وهي ما يساعدهم جزئياً أو كلياً على البقاء في ظلّ غلاء المعيشة وتدهور الاقتصاد.

صوت

اقتصادات سوريا: أربعة رؤوس لجسد مُتعَب والحـــل لـــن يأتـــي من الـــداخل

تعيشُ سوريا أوضاعاً اقتصاديةً متدهورةً لا يبدو الخروج منها وشيكاً، ويتكرر للدلالة عليها ذكرُ تقديراتٍ متنوعة المصادر عن معدلات الفقر والنزوح وانتشار الأمراض ونقص الغذاء والفساد وتَهدُّم العمران وحجم الأموال اللازمة لإعادة الإعمار.

كانت سوريا عام 2010 دولةً ذات اقتصادٍ ناشئ، وخلصت الحرب العنيفة التي تعيشها منذ 13 عاماً إلى تفسّخها وجعل خارطتها بأربعة ألوان، تحضرُ في كلٍّ منها قوىً أجنبية تُمسك فعلياً بمعطيات الأرض وقدرة الطرف الحليف أو التابع لها على الصمود، ولكنها لا تقدّم ما يُسهِّل ظروف العيش.

2010: نهاية صعود اقتصادي مبشّر؟

خَطَتْ سوريا في العام 2000 خطواتٍ اقتصاديةً واعدة، تزامناً مع وصول بشار الأسد إلى السلطة وريثاً لوالده، فقد كانت سنة تحوّلٍ اقتصادي تبدّت علائمه فعلياً مطلع تسعينيات القرن الماضي، وساعد عليه مجتمعٌ فتي ويد صناعية ماهرة وموارد طبيعية ليست كبيرةً ولكنها متنوعة إلى حدٍّ جيد. فكان إجمالي الناتج المحلي السوري في طور نموٍ معقول ومُشجِّع رغم هزاتٍ سياسية ومناخية ذات نتائج اقتصادية عاشتها البلاد، منها حالةُ الارتباك بعد غزو العراق 2003، وفرضُ الانسحاب العسكري من لبنان بموجب قرار مجلس الأمن 1559 عام 2005 وتبعات

تشكيل محكمة دولية للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وطيُّ صفحة ربيع دمشق، وموجة الجفاف التي ضربت شرق البلاد بين عامي 2006 و2010

> كانت سوريا عام 2010 دولةً ذات اقتصادٍ ناشئ، وخلصت الحرب العنيفة التي تعيشها منذ 13 عاماً إلى تفسّخها وجعل خارطتها بأربعة ألوان، تحضرُ في كلٍّ منها قوىً أجنبية تُمسك فعلياً بمعطيات الأرض وقدرة الطرف الحليف أو التابع لها على الصمود، ولكنها لا تقدّم ما يُسهِّل ظروف العيش

وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي السوري قد شهد نمواً مطرداً بين عامي 2000 و2010، وتميز بتنوع أشكال الإنتاج ومساهمة قطاعات واسعة فيه.

ولكن تغيّر كل شيء اعتباراً من 2011 على نحو مأساوي وغير قابل للتحكم بعد قرارٍ واضحٍ من سلطة نظام الأسد بالامتناع عن ترك الحكم أو القبول بانتقال سياسي، مما أدخل البلاد في أطوار من الصراع ما زالت مستمرة. وفق أرقام البنك الدولي، وصل إجمالي الناتج المحلي السوري عام 2021 إلى قرابة 8 مليار دولار فقط، ولكن لا يمكن التسليم بدقة هذا الرقم وتغطيته لكامل الجغرافيا السورية، غير أنه يعادل تقريباً إجمالي الناتج المحلي لعام 1978. أي أن اقتصاد سوريا، بموجب الأرقام وليس على سبيل المجاز، عاد 40 سنة إلى الوراء[1].

هذا التراجع ما يزال مستمراً، ففي العام 2023 واصل إجمالي الناتج المحلي الانخفاضَ إلى حدود 6,2 مليار دولار، ومن المتوقع أن ينكمش عام 2024 بنسبة 1,5 بالمئة.

لا تهدف الأرقام التي استعرضناها إلى ادّعاء أن البلد كانت مزدهرةً في العام 2010، فغيابُ العدالة في توزيع الثروة وقصورُ برامجِ التنمية على بعض المناطق الحضرية والفساد ومعدلات البطالة المرتفعة وعشوائية سوق العمل كانت هي الأخرى من أبرز سمات الاقتصاد السوري، الذي كان يَسهُلُ أن ينهار أحد قطاعاته نتيجة قرار حكومي. مثلاً، في العام 2009 كان قرابة 15 بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، وقرابة 30 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، ومع غياب العدالة في توزيع الثروة كان الفقر يتركّز في الأرياف أكثر بكثير من المناطق الحضرية، تحديداً في درعا ودير الزور وحماة. ورغم أن الانفتاح على تركيا ساهم في تطوير أساليب الري وزيادة ضخ المياه اللازمة للزراعة، إلا أنه أدّى كذلك إلى تدهور قطاعات صناعية في حلب على وجه الخصوص، حيث الاقتصاد يعتمد بشكلٍ كبير على الورش الصغيرة التي لم تستطع الصمود أمام السلع التركية المُنتَجة في معامل كبيرة تجعل تكاليفها أقل.

اليوم: رؤوس مشوهة لاقتصاد ميت

جعلَ انهيار الاقتصاد السوري سكّان البلاد معتمدين بشكل أساسي على المساعدات وتحويلات اللاجئين والمهاجرين السوريين، ودفع النظام السوري إلى اتخاذ إجراءات عشوائية للتعامل مع حالة الانهيار مع قناعة بأن هذه الإجراءات مؤقتة. يمكن معاينة أحد وجوه هذا التخبّط في محاولة النظام بأقصى طاقته تأخيرَ الجولات المقبلة -التي لا مفرّ منها- من مسلسل انهيار الليرة السورية، وقد اتّبعَ في سبيل ذلك سياسات مؤقتة جداً بحسب المُتاح أمامه: الاستفادة من خطوط ائتمانية من حلفائه، والحملات الأمنية على سوق الصرافة والعاملين فيه، وتجريد تجّار كبار من رؤوس أموالهم، وفرض ضرائب وإتاوات عالية على بعضهم، ووضع فوارق كبيرة بين سعر صرف دولار التصريف ودولار الحوالات ودولار تمويل المستوردات، ثم توحيدها تقريباً، والمضاربة في سوق القطع الأجنبي، وتغيير وزراء اقتصاد وحاكمين لمصرف سوريا المركزي علّهم يقدمون مزيداً من الحلول الإسعافية. ولكن هذه السياسات لم تستطع في النهاية أن تُلغي حقيقة أن راتب الموظف الحكومي صار أعلى أو أدنى بقليل من 10 دولارات أميركية. ربما استطاعت هذه السياسات شراء بعض الوقت، ولكنه ليس وقتاً طويلاً على أية حال.

> "جعلَ انهيار الاقتصاد السوري سكّان البلاد معتمدين بشكل أساسي على المساعدات وتحويلات اللاجئين والمهاجرين السوريين، ودفع النظام السوري إلى اتخاذ إجراءات عشوائية للتعامل مع حالة الانهيار مع قناعة بأن هذه الإجراءات مؤقتة

اليوم باتت سياسة النظام السوري الاقتصادية في مكانٍ آخر، إذ تحوَّلَ أخيراً إلى تاجر مخدرات من أجل تغطية بعض نفقاته الأساسية. وبما أن الإصلاح أصعب من الهدم، فمن البداهة القول إن عودة الاقتصاد السوري إلى ما كان عليه عام 2010 مستحيلةٌ بموجب الأوضاع الراهنة لأسباب عديدة، منها أن الاقتصاد السوري مرّ بتحولات بنيوية هائلة أدت إلى تحوله إلى اقتصاد حرب تُديره شبكات زبائنية ضيقة وميليشيات عسكرية هدفها الرئيس تمويل بقائها، وهو لا يعتمد على الإنتاج ولا تتحرك فيه رؤوس الأموال ولا يساهم فيه الناس، إنما هو إعادة توزيع للسلع المستوردة وإتاحة قدر ضئيل من السلع محلية الإنتاج أو التصنيع والمخصصة للاستهلاك الأساسي.

يسيطر النظام السوري على قرابة 65 بالمئة من مساحة البلاد، وبخلاف ذلك، تُسيطر تشكيلَتان: إسلاميةٌ يقودها أبو محمد الجولاني وأخرى مدعومة من تركيا على 10 بالمئة، وتحوز قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة على 25 بالمئة من الأرض السورية. لكل واحدٍ من هذه الأطراف الرئيسية في الصراع السوري اليوم حكومة تتبع له ويدير مناطق سيطرته من خلالها، ولكن لم ينجح أيٌّ منها في تقديم نموذج اقتصادي وحوكمي يمكنه العيش أو تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي. ورغم تَعدُّد الحكومات واعتماد ثلاث عملات هي الليرة السورية في مناطق سيطرة النظام

السوري وقسد، والتركية في شمال غرب سوريا الخارج عن سيطرة النظام، والدولار الأميركي بحكم الأمر الواقع، إلا أن اقتصادات مجمل المناطق السورية ظلت مرتبطةً ببعضها بعضاً لأنها تهدف أساساً لتأمين سطوة هذه الأطراف وتمويل بقائها من خلال الاستحواذ على الموارد المُتاحة.

ليست هذه الأطراف على قطيعة اقتصادية لأن هذا غير ممكن أصلاً، وتتشارك حكوماتها معابر تجارية فيما بينها. وقد باتت هذه المعابر اليوم بمثابة عماد الاقتصاد السوري، ويُكمّل بعضها بعضاً، ويتربّح كل طرف من خلال بيع السلع التي يشتريها من الأطراف الأخرى للسكان الذين يحكمهم، وأيضاً من خلال الضرائب ورسوم العبور التي يفرضها على حركة المعابر.

ولأن النفط السوري يتركّز في المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فإن جميع الأطراف الأخرى تشتري منها النفط، وهي لا تشتريه بهدف تأمين خدمة، ولكن لتحصيل الأموال. من الأمثلة على ذلك أن هيئة تحرير الشام تفرض رسماً قدره 25 دولار أميركي على كل برميل نفط يصل إلى مناطق نفوذها، وهي تعتمد أسوةً ببقية الأطراف العسكرية سياسةَ استئثار بهذه السلعة بأكثر من طريقة؛ عبر فرض الرسوم على عبورها، وامتلاك الشركات المسؤولة عن إنتاجها وتسويقها. كما تتزوّد مناطق سيطرة النظام وقسد ببعض السلع التركية القادمة من مناطق الشمال السوري التي تديرها فصائل المعارضة، وكذا ما زالت البضائع التي تصلُ سوريا عبر موانئ الساحل تذهبُ إلى مختلف المناطق، وتمرّ السلع القادمة من كردستان العراق عبر مناطق سيطرة قسد إلى مختلف مناطق سوريا. بهذه الدينامية يمكن اعتبار هذه الأطراف العسكرية الأربعة بمثابة أربعة تجار أو موزعين كبار يمسكون بزمام الاقتصاد، ويفرضون الأرباح على السلع التي تمرّ من خلالهم، ويملكون البنية التحتية اللازمة للاستفادة من جميع مراحل انتقال البضائع، إما عبر مؤسسات «رسمية» أو من خلال محاسيب وشركات تتبع لها.

وبموجب هذه الدينامية، تستطيع هذه الأطراف العسكرية الأربعة أن تبقى على حالها إلا ما لا نهاية، فباستطاعتها توظيف ما تجنيه من الأموال في دفع رواتب مقاتليها وتأمين العتاد اللازم لمواجهة أي حركة احتجاج محلية، وقد ساهمت اتفاقيات خفض التصعيد التي رعتها روسيا وتركيا وإيران، وبعض التفاهمات الأخرى بين القوى الدولية، إلى تثبيت توزيع مناطق السيطرة الأساسية بينها منذ ما يزيد على أربع سنوات تقريباً. وفي ظل عدم خشيتها من الانهيار الاقتصادي الذي سيطال بنيتها، فإن التغيير لن يأتي إلا عبر تفاهمات دولية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأحوال المعيشية والإنسانية للشعب السوري داخل حدود البلاد وفي دول الجوار.

"اليـوم باتت سياسـة النظـام السـوري الاقتصادية في مكانٍ آخر، إذ تحوَّلَ أخيراً إلى تاجر مخدرات من أجل تغطية بعض نفقاته الأساسية. وبما أن الإصلاح أصعب من الهدم، فمن البداهة القول إن عودة الاقتصاد السوري إلى ما كان عليه عام 2010 مستحيلةٌ بموجب الأوضاع الراهنة"

ومع مرور الوقت، تشتد الأمور الإنسانية صعوبةً وتزداد العوائق أمام قدرة المؤسسات الأممية على تمويل عملياتها الإنسانية في سوريا، ولم تَعُد معظم الدول المانحة راغبةً في تقديم مزيدٍ من الأموال لسوريا التي لا يبدو أنها بموجب المعطيات الحالية ستكفّ عن كونها محتاجةً لتقديم الأموال في ظل الاستعصاء السياسي.

ما الحل؟

لا يمكن حل الأزمة الاقتصادية السورية ومعها الأزمة المعيشية والإنسانية دون إيجاد مخرج سياسي، وتدأبُ التصريحات الرسمية للدول الفاعلة في الملف السوري على تكرار لازمة أن الحل السياسي يجب أن يكون سورياً، على أن الأطراف السورية جميعها ليست جديةً في الوصول إلى حل سياسي يمكن أن يُفضي إلى تقويض سلطتها، وهي اليوم تهيمن على الاقتصاد لحماية هذه السلطة فقط. ولذا فإن الحل الأنسب قد يكون الخارج وحده قادراً على صياغته وفرضه على اللاعبين المحليين، من خلال توافقات بين الدول النافذة في الملف السوري، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، بما يصون تطلعات السوريين نحو دولة عادلة وديمقراطية ويسهم بالدفع نحو حلٍّ تدريجي للأزمة الاقتصادية وتبعاتها الإنسانية. دون ذلك فإن سوريا ستنهار أكثر من انهيارها الحالي، وستظل مركزَ أزمةٍ إنسانية ذات تبعات على المنطقة والعالم

هامش [1]: لا يمكن اعتبار إجمالي الناتج المحلي لوحده مؤشراً على نمو الاقتصاد وقدرة البلاد على جذب الاستثمار ورفاهية السكان، ولكنه مؤشرٌ مهم يُستعمل عادةً مقياساً للمقارنات الدولية ومعياراً «واسعاً» للتقدم الاقتصادي. وهو يقيس بموجب تعريف صندوق النقد الدولي «القيمة النقدية لكل سلع المستهلكين والخدمات -التي يشتريها المستهلك- المُنتَجة في بلدٍ ما في فترة ما من الزمن».

كتب

قاسـم البصـري

المسؤولية عن الانهيار من خارج ذرائع "الحصار"...

حزب الله والأزمة الاقتصادية اللبنانية

منذ العام 2000، وتحديداً بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 أيار/ مايو من ذلك العام، تحوّل حزب الله شيئاً فشيئاً إلى العمل السياسي المحلّي مع الحفاظ على ترسانته العسكرية.

فهو على الرغم من تواجده في البرلمانات المتلاحقة منذ عام 1992، أي بعد الطائف، إلا أنه لم يدخل إلى الحكومات المتعاقبة، وبقي بعيداً عن الانغماس في السياسة الداخلية المباشرة.

بدء التحول كان بعد حرب تموز/ يوليو عام 2006، ومن ثم اعتصام وسط بيروت اعتراضاً على سياسات حكومة فؤاد السنيورة آنذاك، والتي كان حزب الله جزءاً منها قبل أن ينسحب مع حلفائه، ثم يدخل حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت نتيجة اتفاق الدوحة، الذي بدوره أتى نتيجة أحداث 7 أيار/ مايو 2008، حين انتشر مسلّحو الحزب وحلفاؤه في بيروت، وحاولوا التمدد إلى مناطق أوسع.

هذا الدخول لم يكن كسابقيه، إذ حصل حزب الله على ما اصطلح على تسميته بالثلث المعطل، وفرض ما يُسمّى بالديمقراطية التوافقية، فأصبح بإمكانه أن يوقف أي قرار لا يراه مناسباً باستخدام الثلث المعطل الذي صار مكرّساً له ولحلفائه منذ ذلك الوقت.

الجائزة.. ماذا تعني؟

أجاب عبد الرحمن الجندي: "تعد جائزة سمير قصير من أعرق وأهم الجوائز في عالم الصحافة العربية، وهو شرف عظيم أن أنضم لقائمة الفائزين السابقين، بمن فيهم الصحفي المصري الراحل محمد أبو الغيط، وأن أكون جزءً من هذا الزخم الصحفي الذي بدأ بـ سمير قصير نفسه"؛ فالجائزة توفر ضوءً كبيرًا وانتشارًا واسعًا للكلمات التي يكتبها الصحفيون العرب من وجهة نظره، كما أنها تخلق داخلها وحولها مجتمعًا خاصًا ومساحة نادرةً من الأقلام الشجاعة، والكتاب المُشتغلين والمُنشغلين بقضايا التحرر والعدالة الاجتماعية0

وعن أسباب التقدم للجائزة هذه المرة تحديدًا أردف قائلًا: "إن العامل الرئيسي في قراري بالتقدم للجائزة هذه المرة دون سواها، هو أن الكتلة الغالبة في لجنة التحكيم كانت من نصيب المُحَكمين العرب، وهذا ما طمأنني فعلًا؛ حيث إن رعاية الجائزة من قبل الاتحاد الأوروبي لم تمنع الصحفيين من استهداف سياساته تجاه المنطقة العربية، وخصوصًا فلسطين، بكلمات قوية وشديدة اللهجة"0

أما هديل عرجة فقد ردت بدورها: "إن هذه هي المرة الثانية التي تشارك فيها بجائزة سمير قصير؛ حيث وصلت عام 2023 إلى القائمة القصيرة بتحقيق استقصائي يتعلق بـ "الانتهاكات الجنسية التي يتعرض لها الأطفال الذكور في مخيمات الشمال السوري"، لكن الجائزة لم تكن من نصيبها، وتابعت بأنها اهتمت بالمشاركة في مرتين متتاليتين لأن: "الجائزة تعتبر من أهم الجوائز في المنطقة العربية، كما أن ارتباط اسمك باسم شخص ضحى بحياته في سبيل إيصال الحقيقة؛ هو أمر يدعو للفخر لأي صحفي، ففي الفترة التي اغتيل فيها سمير قصير كنت في السنوات الأخيرة من الجامعة، أما اليوم فأنا أحصل على تكريم يحمل اسمه، وفي ذلك فخر كبير وإنجاز أعتز به على كل المستويات"0

أما بالنسبة لأصيل سارية؛ فقد أقر أيضًا بأن جائزة سمير قصير مهمة للغاية على المستوى المادي والمعنوي؛ حيث يتنافس عليها الكثير من الصحفيين على مستوى الشرق الأوسط والعالم العربي، وربما العالم بأسره؛ ما يجعل الفوز بالجائزة إضافة مهمة وكبيرة لأي صحفي". ثم استدرك قائلًا: "إن إحدى أمنياته أن يكون أول يمني يفوز بجائزة سمير قصير، مثلما كان أول يمني يترشح للجائزة عام 2017، ومثلما كان أيضًا أول يمني يفوز بجائزة "أريج" للتحقيقات الاستقصائية مرتين متتاليتين، ولذلك فقد تقدم للجائزة ثلاث مرات، مرةً عام 2017 ووصل للقائمة القصيرة عن تحقيق "أسياد وعبيد"، والمرة الثانية بعدها بعام واحد عام 2018؛ حيث وصل أيضًا للقائمة القصيرة، والمرة الأخيرة فهي تلك التي فاز فيها"0

تشير دراسة صادرة عن الجامعة الأمريكية في بيروت تحت عنوان The Impact of Israeli and Saudi Arabian Geopolitical Risks on the Lebanese Financial Market، من إعداد الدكتورة ليال منصور، إشراقية، إلى أن حزب الله، بالإضافة إلى الثلث المعطل في الحكومات المتعاقبة، تولّى عبر حليفه اللصيق، أي حركة أمل، منصب وزارة المالية منذ عام 2014، في عهد حكومة تمام سلام وحتى اليوم، وهو المنصب المنوط به التوقيع الثالث، بعد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، على كل القرارات والتعيينات، حتى القضائية منها.

ويعبّر موالون لحزب الله صراحةً عن فخرهم باللجوء إلى التهريب ومخالفة القانون كجزء من عمل المقاومة.

بحسب دراسة منصور، تجاوزت قيمة الفساد 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، مع مؤشر تهرّب واستمرت Vo et al، ضريبي بلغ 0,69، حسب تقديرات الأمور في التصاعد مع فرض التعطيل وإقفال مجلس النواب حتى انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية عام 2016، وقد بلغت مدة التعطيل التراكمي في تنفيذ الاستحقاقات الدستورية في رئاسة الجمهورية ومجلسَي النواب والوزراء في الفترة الممتدة من آخر العام 2006، وحتى مطلع النصف الثاني من العام 2021، نحو 4،713 يوماً، أي ما يقارب ثلاث عشرة سنةً، بحسب ما أورد رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، في كتابه "الدين العام اللبناني التراكم والتأثيرات السلبية". وهي السنوات التي سادت خلالها المماحكات، وتفاقمت المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية، لا سيما مشكلة الدين العام. فقد ارتفع الدين العام في تلك الفترة من حدود 37,7 مليارات دولار في العام 2006، إلى 91,6 مليارات مع بداية الأزمة الأزمة الاقتصادية في العام 2019، كما تذكر الدراسة.

تفكيك الاقتصاد الشرعي

هذه الهيمنة تجعل من حزب الله أحد الأطراف التي تتحمل مسؤولية ما حلّ باقتصاد لبنان وصولاً إلى انهياره اعتباراً من سنة 2019. أما استعصاء الحل السياسي والاقتصادي، بسبب تخاذل جميع القوى الحاكمة، فَيَدلّ على تواطؤ حزب الله وفقدان الانسجام بين ممارسته الفعلية وخطابه حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد والهدر.

"
بالإضافة إلى الثلث المعطل في الحكومات المتعاقبة؛ تولّى حزب الله عبر حليفه اللصيق، أي حركة أمل، منصب وزارة المالية منذ عام 2014، وهو المنصب المنوط به التوقيع الثالث، بعد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، على كل القرارات والتعيينات، حتى القضائية منها

في الانتخابات النيابية عام 2022، تبنّى حزب الله خطاباً اقتصادياً اجتماعياً تحت عنوان "باقون نحمي ونبني"، وأورد في الشقّ المتعلق بالنهوض السياسي والإداري، التالي: "مكافحة الفساد على كل الصعد كقضية مركزية، وتعزيز قدرات الهيئات الرقابية للمتابعة والوقاية، وكشف المرتكبين، وتفعيل دور القضاء بعيداً عن التسييس، لإصدار الأحكام الرادعة والعادلة".

ما طرحته كتلة الوفاء للمقاومة من خطوات لمكافحة الفساد يتناقض جملةً وتفصيلاً مع إدخال حزب الله عشرات شاحنات المازوت الإيراني إلى لبنان قبل أقل من سنة، من خلال الطرق غير الشرعية، الأمر الذي فوّت على خزينة الدولة مبالغ ماليةً كبيرةً من العوائد الجمركية المحددة بنسبة 5 في المئة من قيمة البضائع. وشُرّع التهريب باعتباره واحداً من أكثر الملفات فساداً في لبنان.

الأمور لم تقف هنا، فقد أدى تهريب المخدرات والكبتاغون من سوريا إلى الدول الخليجية عبر لبنان، من خلال الصادرات الصناعية والزراعية، إلى وقف الدول الخليجية الاستيراد من لبنان. وما زالت السعودية حتى الساعة تمنع البضائع اللبنانية المنقولة برّاً من دخول أراضيها أو حتى عبورها إلى بقية الوجهات الخليجية.

وقد أتى القرار بعد إعلان المملكة العربية السعودية في 23 نيسان/ أبريل الماضي، منع دخول الخضروات والفواكه اللبنانية أو عبورها من أراضيها، وذلك بعد إحباط تهريب أكثر من مليونَي قرص مخدّر مخبأة في شحنات الفواكه اللبنانية. وقد أعلن المتحدث الرسمي للمديرية العامة لمكافحة المخدرات النقيب محمد النجيدي، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية "واس"، "أن المتابعة الأمنية الاستباقية لنشاطات الشبكات الإجرامية، التي تمتهن تهريب المواد المخدرة إلى المملكة، أسفرت -بتوفيق الله- عن إحباط محاولة تهريب 2،466،563 قرص إمفيتامين مخدّراً، حيث تمت متابعتها وضبطها، بالتنسيق مع الهيئة العامة للجمارك، في ميناء الملك عبد العزيز في الدمام، وكانت مخفيةً داخل شحنة رمّان قادمة من لبنان".

وكان المتحدث الأمني لوزارة الداخلية العقيد طلال الشلهوب قد أعلن، في 23 أيلول/ سبتمبر من العام 2021، عن "إحباط محاولة إحدى شبكات إنتاج وتهريب المخدرات المرتبطة بتنظيم حزب الله اللبناني الإرهابي، لتهريب 451،807 أقراص إمفيتامين إلى المملكة، بحراً من لبنان إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية، مخبأة داخل معدات ميكانيكية، حيث تم بالتنسيق مع الجهات النظيرة في جمهورية نيجيريا، ضبطها قبل شحنها إلى دولة أخرى وإرسالها إلى المملكة".

كبّد هذا الواقع المصدّرين عموماً، والمزارعين خصوصاً، خسائر فادحةً ناتجةً عن ارتفاع كلفة النقل البحري وتعرّض البضائع للتلف الكلّي أو

الجزئي بسبب استغراق الرحلة عبر البحر بين 15 و20 يوماً، في حين كانت تتطلب 5 أيام لتصل إلى مدينة جدّة السعودية. وقد أشارت عمليات أمنية عديدة، إلى محاولات شبكات مرتبطة بشكل أو بآخر بالحزب، تضم لبنانيين وسوريين، تهريب المخدرات إلى أكثر من دولة، ومنها دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق تمويه المخدرات ووضعها داخل الفواكه (حبوب الكبتاغون بشكل رئيسي).

إحباط القوانين الإصلاحية

تبنّى حزب الله رؤيةً اقتصاديةً تحت عنوان "النهوض المالي الاقتصادي" في البرنامج نفسه، لوقف انهيار العملة الوطنية، والعمل على استقرارها، وتوحيد سعر الصرف، وأقرّ حفظ حقوق المودِعين، وإعادة أموالهم، من خلال إصلاح بنية النظام المالي والقطاع المصرفي، وإعادة هيكلتهما. ولكن في الوقت نفسه، لم يصوّت وزراء حزب الله في مجلس الوزراء على الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي في نيسان/ أبريل 2022، وقوّض نوابهم مع كتل نيابية أخرى، القوانين المتعلقة بإقرار الكابيتال كونترول من خلال خروجهم من قاعة البرلمان قبل الوصول إلى التصويت على القانون في العديد من الجلسات، وآخرها كانت جلسات منتصف كانون الأول/ ديسمبر التشريعية لعام 2023

ويساهم حزب الله في تقويض الشرعية اللبنانية من خلال مؤسسته "جمعية القرض الحسن" التي أصبحت بمثابة مصرف يستقبل الودائع، ويعطي القروض، ويُصدر البطاقات الائتمانية، وينشر الصرّافات الآلية، وهذا كله من دون ترخيص من قبل مصرف لبنان أو حتى رقابة من الجهات المسؤولة كلجنة الرقابة على المصارف.

> **يعبّر موالون لحزب الله صراحةً عن فخرهم باللجوء إلى التهريب ومخالفة القانون كجزء من عمل المقاومة**

وكانت "جمعية القرض الحسن"، قد بدأت بمنح قروض شخصية مقابل إيداعات بالذهب، لتصل إلى منح قروض للمشاريع الاستثمارية، ثم تتوسع تديجياً وتنتشر في العديد من المناطق اللبنانية كسوق الغرب في قضاء عالية وعمشيت في قضاء جبيل. وتموَّل الجمعية من جهات ورجال أعمال على علاقة بحزب الله كما دلّت وثائق الجمعية التي كشفتها مجموعة من أظهرتهم وثائق SpiderZ، المقرصنين تُدعى "القرض الحسن" المخترَقة، ومنهم علي وحسين تاج الدين وحسين العيساوي.

الانهيار الذي ألمّ بلبنان منذ العام 2019، كان من الممكن ربما تجنّبه لو انتهجت الحكومات المتعاقبة، التي كان حزب الله جزءاً منها، سياسات مختلفةً مع تطبيق إصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وهي الإصلاحات التي طالب بها المانحون منذ مؤتمر باريس 2 في العام 2002، والتي ركزت على ضرورة مكافحة الفساد وإنشاء الهيئات الناظمة، بشكل أساسي للكهرباء والاتصالات وإصلاح التعريفات الجمركية والضرائب ومكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والتي عادت وشددت عليها الدول المانحة نفسها في العام 2018، في مؤتمر "سيدر".

فخلافاً لمؤتمرات باريس 1 و2 و3، لم تقدّم الدول أي مساعدة مالية قبل بدء لبنان بتنفيذ الإصلاحات. وهي الأموال التي كان من شأنها الحؤول دون انفجار الأزمة لو التزم لبنان بالإصلاحات تلك، ليعود من بعدها صندوق النقد الدولي ويشدد في الاتفاق المبدئي، الذي وُقّع على صعيد الموظفين، في نيسان/ أبريل 2022، على الإصلاحات المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع العام وإنشاء الهيئات الناظمة، لا سيما في قطاع الكهرباء، وأضاف إليها شروطاً جديدةً لمعالجة تداعيات الانهيار من قبيل إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإقرار التشريعات الأساسية من "كابيتال كونترول" وغيره، وتوحيد سعر الصرف وتحريره، وإقرار قانون لتوزيع الخسائر قائم على تراتبية المسؤوليات في النظام المالي.

لكن "لا إصلاح من دون إصلاحيين"، كما يُقال. أي أنه يستحيل الإصلاح في ظل تركيبة النظام اللبناني ذي الرأسين، بحسب وصف صحيفة "لوموند" الفرنسية في افتتاحية سابقة لها، تحت عنوان "لبنان: الدولة، وحش غير قابل للحكم". ففي تشرين الأول/ ديسمبر من العام 2020، ذكرت الصحيفة أن هناك تواطؤاً بين "رأسَيْ" النظام اللبناني، "الأوليغارشية المالية" من جهة، وحزب الله بوصفه "سلطةً موازيةً" من جهة أخرى. وإذا كان حزب الله غير "متورط بشكل مباشر في الانهيار المالي للبلد"، إلا أنه "يلتزم الصمت، تضامناً مع بعض حلفائه (المتورطين فيه)، ويتغاضى عن الفساد مقابل تغاضي الأوليغارشية عن سلاحه".

وأدى هذا التواطؤ إلى تعطيل الكثير من القرارات، ومنها التعيينات القضائية، وعدم إكمال لبنان شروط الانضمام إلى اتفاقية التبادل التلقائي الموقعة مع نحو 66 CRS للمعلومات الضريبية دولةً، والتي تنص على تلقّي لبنان المعلومات الضريبية عن مواطنيه في الخارج تلقائياً أو غبّ الطلب. وما زالت هذه الاتفاقية التي من شأنها كشف الكثير من عمليات تهريب الأموال والفساد والتهرب الضريبي عالقةً في المرحلة الأخيرة المتعلقة بحماية البيانات. وتتحمل وزارة المالية من حيث الشكل المسؤولية الأولى عن

عدم إنجاز شروط التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية أو الحصول عليها غبّ الطلب. إلا أن هذه الوزارة، في المضمون، تنفّذ الرغبة السياسية المتوافق عليها من جميع الأطراف لعدم فضحهم. وطالما إدارات الدولة ممسوكة من المنظومة، فعبثاً نحاول الإصلاح.

> **بلغت مدة التعطيل التراكمي في تنفيذ الاستحقاقات الدستورية في رئاسة الجمهورية ومجلسَي النواب والوزراء من 2016 وحتى 2021 ما يقارب 13 سنةً في المحصلة، كما ارتفع الدين العام في تلك الفترة من حدود 37,7 مليارات دولار في العام 2006، ليقارب 92 مليارات مع بداية الأزمة الأزمة الاقتصادية في العام 2019**

معادلة كهذه تجعل "حزب الله مسؤولاً عن الأزمة والانهيار، شأنه شأن بقية القوى، كونه شارك في الحكومات وامتنع عن تصويب المسار"، كما يقول الاقتصادي اللبناني، روي بدارو، ذلك أن "الجميع كان يعرف بأن ثمة فساداً منذ أولى الحكومات (التي دخلها). فكلهم شاركوا في المحاصصة بنسب مختلفة، وهم متكافلون متضامنون". وتقع المسؤولية أيضاً على الكتل النيابية، بما فيها كتلة حزب الله في مجالس النواب المتعاقبة منذ ما بعد اتفاق الطائف، "حيث أن كل من أيّد الموازنات التي تمت المصادقة عليها ولم يعترض صراحةً، يتحمل مسؤولية هذا الانهيار، وقمة المسؤولية تتمثل في مسألة إقرار سلسلة الرتب والرواتب"، يضيف بدارو، مؤكداً أن "الفساد والهدر مُرِّرا في الموازنات كلها، بالشراكة بين الجميع".

أكثر من ذلك، كان الكل، بمن فيهم حزب الله، يدركون العواقب المحتملة الآتية، لكنهم لم يحرّكوا ساكناً. هذا ما يؤكده الصحافي الاقتصادي محمد زبيب، بقوله إن "حزب الله، على الأقل، منذ انضمامه إلى الحكومة في عام 2005، لم يتعامل بجدّية مع التحذيرات من مخاطر انفجار النموذج الاقتصادي القائم، وتالياً حصول الانهيار. لقد تجاهل حتى التحذيرات التي صدرت من الأوساط القريبة منه، والتي كانت تنظر الى هذه المخاطر من منظار تأثيرها السلبي في الصراع مع إسرائيل، أو في ما يُسمّى البيئة الحاضنة للحزب".

ولم توفّر صحيفة "الأخبار" اللبنانية، التي تدور في فلك الحزب، مناسبةً بين العامين 2015 و2019، إلا حذرت فيها من مغبة الاستمرار في السياسات الاقتصادية والمالية القائمة. وكانت قد ذكرت في إحدى مقالاتها في العام 2018، تحت عنوان "عام السقوط: من يدفع فاتورة التصحيح؟"، أنه "في ختام العام 2018، يبدو الوضع الاقتصادي في لبنان خطراً للغاية". وكالات التصنيف خفضت رؤيتها المستقبلية من "مستقر" إلى "سلبي"، ثم جاءت "غولدمان ساكس" محذّرةً: "إلى متى يمكن تمويل العجز؟". في السياق نفسه، كانت

هناك مقالات في "ذي إيكونومست"، "فايننشال تايمز"، "بلومبرغ" و"رويترز". آنذاك، كان الكل يرى أن لبنان على شفير السقوط، وأن العام 2019 قد يكون العام الذي تحصل فيه الكارثة.

وكان رئيس المركز الاستشاري للدراسات عبد الحليم فضل الله، قد شدد في أكثر من دراسة على أن التصحيح يجب أن يبدأ من خدمة الدين العام، وأن أي كلام آخر، يعني أن السقوط سيكون مزدوجاً، وذلك في مقال واردٍ في صحيفة "الأخبار" بعنوان "سقوط النموذج، وسقوط اللبنانيين في فخّ تحالف السلطة والمال".

على النقيض من ذلك، "تصرّف الحزب من خلال التقليل من أهمية هذه التحذيرات، وتالياً الإمعان، شأنه شأن الآخرين، في لعبة شراء وقت مكلفة، على الرغم من أن كل الوقائع كانت تقول إن النموذج انتهى، وإن المطلوب الإجابة عن سؤال ما العمل؟"، كما يذكر زبيب. فرفض أمين عام حزب الله حسن نصر الله، في خطاب له بعد يومين على انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، الاحتجاج على الوضع الاقتصادي في الشارع، وطلب من المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع العودة إلى منازلهم وانتظار نتائج تطبيق الورقة الاقتصادية التي قدّمتها حكومة الرئيس سعد الحريري التي كان مشاركاً فيها.

ومع بدء سعر صرف الليرة بالانهيار في العام 2020، لم يكتفِ حزب الله بتأييد خطة الدعم للمواد الاستهلاكية والمحروقات والأدوية التي فوّتت على الاقتصاد نحو 10,5 مليارات دولار من أموال المودعين، فقد اتُّهمت شركات ومستوردون مقربون منه باستغلال الدعم لتحقيق مكاسب وأرباح هائلة، منها فضيحة أحد مخازن الأدوية في قرية العاقبية جنوب مدينة صيدا. وبعد مداهمة وزير الصحة السابق (المحسوب على الحزب) حمد حسن، المستودع الذي يملكه "عصام خليفة، صاحب شركة "نيو فارم new، تبيّن للوزير وجود كميات كبيرة من pharm الأدوية وحليب الأطفال مستوردة بسعر مدعوم، ومخزّنة وغير مباعة للصيدليات، فاتّخذ قراراً بإقفال المستودع بالشمع الأحمر وتوزيع الأدوية على الصيدليات لتُباع بالسعر المدعوم.

غير أن الوزير سرعان ما عاد عن قراره، وفتح المستودع، مبرّراً ذلك بأن المضبوطات كانت معدّةً للتوزيع، وأن العملية تأخّرت بفعل عراقيل تقنية وإدارية، بالإضافة إلى الكثير من التبريرات. وتقاطعت هذه المعلومة مع حقيقة شراكة عصام خليفة في ملكية الشركة، مع عبد المطلب فنيش، شقيق الوزير السابق محمد فنيش، الذي ينتمي إلى الحزب، وهو ما يُظهره طلب تسجيل الشركة المقدّم إلى رئاسة محكمة تجارة صيدا، قسم السجل التجاري. بالتوازي مع الاستفادة من دعم الأدوية، حقق الثنائي الشيعي استفادةً من دعم المحروقات. على أن ترجمة تلك الاستفادة تمثّلت ببُعد خارجي، عبر تهريب الحزب للمحروقات المدعومة إلى سوريا، وبُعد داخلي عبر تخزين المحروقات وبيعها في الداخل عبر السوق السوداء.

لماذا هذا التقاعس؟

ثمة تفسيرات متعددة الأبعاد لتقاعس حزب الله إزاء هذا النموذج الاقتصادي اللبناني القائم على الفساد وتقاسم المغانم.

أولاً، يتعلق الأمر بموقع حزب الله في الصراع الاجتماعي. وهنا تشير الوقائع إلى أن الحزب ينتقد في خطابه المعلن "التطور الرأسمالي اللبناني"، لكنه كان "مشاركاً بملء إرادته في صياغة السياسات النيو-ليبرالية للحكومات اللبنانية المتعاقبة"، كما يخلص الباحث جوزف ضاهر، مؤلف كتاب "الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني"، The" المترجم عن الإنكليزية، في دراسة له، صادرة في مجلة Middle East Journal"، صيف 2016. ولم يطرح حزب الله "أي بديل منهجي للنيو-ليبرالية في لبنان"، وكل ما يفعله هو مجرد "تحقيق التوازن بين أهداف العدالة الاجتماعية المعلنة ودعم التدابير النيو-ليبرالية" للحكومات اللبنانية.

وهذا التورط النيو-ليبرالي للحزب، يتجلى في استحقاقات عدة، مثل التصويت في البرلمان على الإجراءات التقشفية أو على زيادة الضريبة على القيمة المضافة وخصخصة قطاع الخليوي (...)، وفق ما يشرح ضاهر. وهي كلها سياسات أدت إلى مزيد من الظلم الاجتماعي للطبقات الشعبية والفقيرة لصالح قلة أوليغارشية حاكمة، كما أنها طُبِّقت على وقع عمليات نهب المال العام. هكذا، فإن دور الحزب في النظام اللبناني و"في الاقتصاد السياسي اللبناني"، يساهم في تشجيع "أنماط من المحسوبية والفساد" أيضاً، على حد تعبير ضاهر.

"لم يكتفِ حزب الله بتأييد خطة الدعم للمواد الاستهلاكية والمحروقات والأدوية التي فوّتت على الاقتصاد نحو 10,5 مليارات دولار من أموال المودعين، فقد اتُّهمت شركات ومستوردون مقربون منه باستغلال الدعم لتحقيق مكاسب وأرباح هائلة

ثانياً، هناك مقاربة أخرى تتعلق بعدم امتلاك حزب الله سياسةً اقتصاديةً خاصّةً به أو معلنةً في لبنان، وهذه هي "مشكلته الفعلية" في نظر زبيب، كما "هي مشكلة معظم الأحزاب اللبنانية التي تقرّ بوجود الأزمة ولكنها تمارس عملية ضبط لقواعدها في إطار المحافظة على النموذج القائم لا تغييره أو تعديله". ويلاحظ الصحافي الاقتصادي أن حزب الله "في المحطات الأساسية، منذ انفجار الأزمة عام 2019، أعلن بكل بساطة أنه يقبل بأي شيء، أي أنه جاهز لأي حلّ يطرحونه ويتفقون عليه، كما لو أنه محايد! ولذلك، لم يعلن عن أي برنامج خاص به أو مشروع يحمله للتعامل مع الانهيار واكتفى بخطب تعبئة عن الحصار والاتجاه شرقاً وإعلان الجهاد الزراعي والصناعي... ومواقفه

المعلَنة لم تكن حاسمةً أو واضحةً في ما يخص الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وشروطه المسبقة واللاحقة، أو إفلاس الجهاز المصرفي وتوزيع الخسائر، أو نظام سعر الصرف، أو إعادة هيكلة المصارف والديون، أو أي مسألة باتت مطروحةً بحكم الانهيار والإفلاس".

هو يتصرف على هذا النحو لأنه، وبحسب تشخيص زبيب للمشكلة، "يتعامل مع المسائل الداخلية انطلاقاً من اعتبارَين: الأول يتعلق بالأولويات التي ترتبط بالصراعات الإقليمية والإستراتيجية، ولذلك يفضّل تأجيل البتّ في القضايا الداخلية، وترتيبها وإدارتها الآن بالتي هي أحسن". أما الاعتبار الثاني، فهو أن "حزب الله ينظر إلى الداخل بعين خارجية، بمعنى أن تصرفاته تتم كما لو أنه يتعامل مع لبنان بوصفه ساحة صراع فقط، فهو، وعلى الرغم من استناده الى قاعدة اجتماعية واسعة من فقراء المدن والأرياف، لا ينخرط في الحراكات الاجتماعية، بل يحاربها أحياناً، ولا يتدخّل في الصراعات الاقتصادية، ولم يواجه الأوليغارشية بل عمل على رعاية بعض أطرافها، بما في ذلك ترشيح أحد المصرفيين المشبوهين، مروان خير الدين، على لوائحه الانتخابية"، وذلك كله تحت شعار "حماية سلاح المقاومة"، وفق قول زبيب.

ثالثاً، الرهان الخاسر والخطأ على أن هذا النموذج الاقتصادي اللبناني لن ينهار أو لن يُسْمَح له بالانهيار. في هذا المضمار، يقول الاقتصادي روي بدارو، إن "الجميع كان يراهن على أن المجتمع الدولي سينقذ لبنان، فهناك مؤتمرات باريس 1 وباريس 2 وباريس 3، وهي كلها كانت أساليب ماليةً ونقديةً لتقطيع الوقت، وجاء أخيراً مؤتمر سيدر (2018) الذي كان يمثل مسلسلاً مركباً، وذلك كله من أجل تأجيل انهيار لبنان واقتصاده". لكن على الرغم من هذه المبادرات الدولية كلها، لم يتحقق الهدف المأمول. بل على العكس، ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً، وتفاقم العجز. ولهذا تفسير يختصره بدارو بقوله: "بالإضافة إلى وجود سلاح وقرار خارج الدولة، فضّل السياسيون، كما في كثير من بلدان العالم، الإمعان في العجز في الموازنة، لأنهم يوظّفونه في خطابهم الانتخابي لكي يبيعوا الوهم للناس من أجل أن يصوّتوا لهم أو لمرشحيهم".

كن المشكلة التي اصطدم بها الجميع ومن ضمنهم حزب الله، هي عدم الاستدراك المسبق الذي تمثل في "حجم العجزَين المالي وفي ميزان المدفوعات الذي فاجأهم، وذلك غير مسبوق في تاريخ البشرية"، وفق توصيف بدارو. وبحسب الأرقام التي يعلنها مصرف لبنان في تقاريره، بلغت الحصيلة التراكمية للعجز في ميزان المدفوعات منذ العام 2011 ولغاية منتصف 2021، 34,4 مليارات دولار. ويمكن أن تقسّم على الشكل التالي: 16 مليار دولار بين العامين 2011 و2018، و6 مليارات دولار في العام 2019، و10,5 مليارات في العام 2020، و1,8 مليارات لغاية منتصف العام 2021

أما العجز المالي، فبلغ في موازنة 2020 سبعة في المئة من الناتج الإجمالي المحلي أو 3,2 مليار دولار وذلك من دون إضافة سلفة للكهرباء بقيمة 1,2 مليار دولار، ليرتفع إلى 4,3 مليارات دولار. في حين أن العجز المالي التراكمي وصل بحسب دراسة اقتصادية بعنوان "في التنقيب عن جذور الأزمة" للخبير الاقتصادي عبد الحليم فضل الله، في السنوات 2006-2018، إلى نحو 28,7 في المئة من مجموع النفقات العامة، مقابل 38,4 في المئة للعجز المقدّر في الموازنة. وبذلك تقلّص الإنفاق الزائد الذي يتجاوز ما أقرّته الموازنات العامة ومشاريعها طوال المدة 1992-2018، إلى نحو 8،600 مليار ليرة، والعجز الزائد إلى 6،454 مليار ليرة تقريباً، وبلغ 82،950 مليار ليرة

هذا الاستسلام المتعمّد والمربح لسياسة السوء الاقتصادية، هو في وجهه الآخر هروب من تحمّل المسؤولية المكلفة سياسياً. يؤكد زبيب أن "حجم التحدي الذي يفرضه التفكير في كيفية تفادي الأزمة، كبير إلى درجة أنه يفرض بدوره تحديات كبيرةً، لأن المطروح لتجنّب الأزمة كان يتمثل في حصول تغييرات بنيوية في الدولة والنظام السياسي وبنية الاقتصاد وفي شبكة المصالح...".

لكن "لم يكن لدى أحد، ولا حتى حزب الله، الجهوزية اللازمة للتعامل مع هذا التحدي، فكان الخيار المريح للحزب هو الرهان الدائم على مسائل غيبية، مفادها أن منطق الأزمات يقول إنها محتملة وغير محتملة، فضلاً عن لعنة الإيمان أو بالأحرى الوهم بأن لبنان ضرورة للعالم وتالياً لن يتركوه ينهار"، كما يعلّق زبيب. حتى عندما حصل الانهيار، وهبّ قسم كبير من اللبنانيين في انتفاضة 2019، بحثاً عن تغيير سياسي واقتصادي، اصطف حزب الله في موقع المدافع الشرس عن "الستاتيكو".

حزب الله يبدد فرص التغيير

عوامل عدّة تفسّر وقوف الحزب كحصن منيع في وجه أي دينامية تغييرية في لحظة الانهيار، أبرزها يتمثل في أن تلك التعبئة الشعبية "العابرة للطوائف (...) (كانت) تمثل تهديداً محتملاً لجميع ممثلي النخبة السياسية اللبنانية، التي أصبح حزب الله جزءاً مكوناً لها"، كما تُظهر دراسة أخرى لجوزف ضاهر، نشرها مكتب باريس في "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، مطلع 2020

> "الانهيار الاقتصادي وانفجار المرفأ، والهجوم الخارجي، أمور دفعت الحزب لاتخاذ وضعية دفاعية، لذا اعتمد تكتيك الحفاظ على الموجود، من رئاسة وحكومة وحاكم مصرف لبنان، والدفاع عن هذا «الوضع» وتحصينه لكيلا ينهار وليتسلح به من أجل تحسين شروطه التفاوضية مع الآخرين

عامل آخر لا يمكن تجاهله، هو أن حزب الله "انتابه توجّس من أن يؤدي الانهيار إلى تقويض قدراته الداخلية على الحركة والمبادرة، ذلك أن حجم الحدث في لحظة الانهيار خريف 2019، ثم مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، كان ضخماً إلى درجة أن الحزب كان غير مدرك مسبقاً لما قد يضطر إلى تسديده من أثمان لقاء تسوية الوضع، أو الخضوع لعلاجات جراحية"، فهو كان يخشى أن يؤدي الانهيار إلى انكشاف البلد أكثر وتصاعد الحاجة إلى التمويل الخارجي المشروط، بما يؤثر على وضعيته، والخوف يسبق البصيرة.

هكذا، فإن الانهيار والانفجار، والهجوم الخارجي لاستغلال الوضع، أمور دفعته إلى اتخاذ وضعية دفاعية وليس وضعية مبادرة، والوضعية الدفاعية تجعله يمتنع عن الدخول في مسار يؤدي إلى تغييرات لا يعرف إلى أين ستقود، فهو لن يقبل بتغييرات إلا إذا كانت خاضعةً لتحكّمه. لذا اعتمد تكتيك الحفاظ على الموجود، من رئاسة وحكومة وحاكم مصرف لبنان...، والدفاع عنه وتحصينه لكيلا ينهار، حتى يتسلح به من أجل تحسين شروطه التفاوضية مع الآخرين، على أساس أنه في حالة التسليم وقتها، لا يعرف النتيجة التي يمكن أن يصل إليها"، كما يشرح زبيب.

صندوق النقد الدولي وسردية الحصار

بالعودة إلى صندوق النقد الدولي وشروطه لدعم لبنان، كان لافتاً إعلان الأمين العام لحزب الله، في آذار/ مارس 2020، أنه لا يعارض "حصول لبنان على مساعدة أجنبية للخروج من أزمته المالية، حتى من صندوق النقد الدولي، ما دامت بلا شروط تضرّ بمصالحه الوطنية"، و"إذا كانت الشروط لا تنتهك السيادة اللبنانية أو لا تتعارض مع القانون اللبناني". وشدد على رفض "زيادة ضريبة القيمة المضافة وأي شروط يمكن أن تفجّر لبنان"، وفق تقرير لوكالة "رويترز".

والمقصود في "تفجير" الوضع اللبناني، أوضحه نائب الحزب، حسن فضل الله، في حديث إلى رويترز في الشهر نفسه، حين أعرب عن "رفض الشروط التي يتضمنها برنامج صندوق النقد الدولي(...) لأنها تؤدي إلى ثورة شعبية"، إذ تساءل: "من يستطيع أن يتحمل مسؤولية زيادة الضرائب على عموم الشعب اللبناني أو بيع أملاك الدولة للقطاع الخاص وخصخصة كل شيء وطرد نسبة كبيرة من موظفي الدولة؟".

هكذا، كلما أصرّ صندوق النقد على شروط أو زاد منها، ضغط اللاعبون الدوليون على الحكومة اللبنانية من أجل تطبيق الإصلاحات كشرط مسبق للتمويل والمساعدة، وأصرّ حزب الله على إقناع اللبنانيين بأن الأزمة انفجرت نتيجة "الحصار الخارجي" والضغوط الدولية المعطوفة على عقوبات أمريكية. بمعنى آخر، يحمّل الحزب الخارج مسؤولية الانهيار، ويعدّ أن الأمر يتعلق بمؤامرة غربية تهدف إلى إضعاف "المقاومة" لصالح إسرائيل وطموحاتها في المنطقة.

في الواقع، ثمة عقوبات أمريكية تستهدف شبكات تمويل حزب الله -لم توفر المصارف اللبنانية على غرار "جمال ترست بنك" و"البنك اللبناني الكندي"- التي يُشْتَبَه في أنّها تساعد الحزب على الالتفاف على العقوبات. بالطبع، كانت لهذه السياسة تداعيات على الاقتصاد اللبناني. لكن سبب انهياره لا يكمن في العقوبات الأمريكية وامتناع الدائنين عن تقديم أي دعم مالي من دون تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، بقدر ما يكمن في السياسات التي عززت العجز، وفي عملية احتيال ونهب واسعة النطاق تسارعت وتيرتها مع الهندسات المالية التي نفّذها حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، اعتباراً من العام 2016، والتي يفضح جزءاً منها "التقرير الأولي للتدقيق الجنائي" وصدر في 10 آب/ Alvarez & Marsal، الذي أعدّته شركة أغسطس 2023

> **كلما أصرّ صندوق النقد على شروطه، ضغط اللاعبون الدوليون على الحكومة لتطبيق الإصلاحات كشرط مسبق للتمويل، وأصرّ حزب الله على سرديته بأن الأزمة انفجرت نتيجة «الحصار الخارجي**

سردية الحصار، بمعنى أن هناك مؤامرةً خارجيةً من قبل قوى الشرّ ضد قوى الخير، لا تبدو مقنعةً إذاً. السرديات التي تلامس الواقع تفيد بأن "أزمتنا الاقتصادية أزمة داخلية، وأزمة إدارة"، وفق الاقتصادي روي بدارو، الذي يشير إلى أن "القول إنها نتيجة الحصار الأمريكي، كلام سياسي". فبالنسبة لبدارو، طالما أن طهران وواشنطن تتواجهان، وأن المجابهة الفعلية غير عسكرية، فإن الأمريكيين يواجهون بواسطة الدولار، أي بمعنى آخر هناك طرف يحارب بالسلاح وطرف آخر يردّ بالدولار، وعندما يذهب الحزب لمساعدة بشار الأسد، حليف روسيا وعدوّ أمريكا، فماذا نتوقع من الأمريكيين حينها؟ أي رد؟ أن يرسلوا جيشهم؟ لا، بل سيحاصروننا في مكان معيّن، وبالأدوات المتاحة لهم، أي الدولار، لا سيما أن استيراد لبنان يرتبط بنسبة 80 في المئة منه بالدولار".

التشدد الدولي والأمريكي إذاً جزء من قواعد اللعبة التي لم يبذل حزب الله أي جهد فعلي لتداركها وتفادي عواقبها. وحصر النقاش في مسؤولية الخارج، تغاضٍ عن واقع يفيده. وفق الاقتصادي محمد زبيب، فإن "الإقراض أو الهبات أو الودائع في المصرف المركزي، أمور ارتبطت بمحطات كان لبنان فيها على وشك الانهيار. وكانت تسمح بدرجة عالية من تدفق الأموال الصعبة إلى البلد بما يكفي لتسديد حساباته الخارجية مؤقتاً، ذلك أن لبنان، في السنوات الأخيرة، لديه عجز في حساباته الجارية، أي حساباته مع الخارج، بما له وما عليه، وكان عجز لبنان يساوي سنوياً ربع الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشير البنك الدولي في تقرير بعنوان "تدفق التحويلات النقدية إلى لبنان شكّل شبكة أمان اجتماعي"، إلى أن "الحساب الجاري لا يزال يعاني في العام 2023، عجزاً بنسب كبيرة تصل إلى

12,8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدَّر بـ18,2 مليار دولار، وهذا العجز كان يتم توفيره من القروض الخارجية وودائع غير المقيمين، ومن التمويل الأجنبي للقوى المحلية. فكلها تدفقات تُستخدم في الداخل، وجزء منها يُنهب، وجزء يتم تهريبه. لكن الجزء الأكبر يعاد إنفاقه في الداخل. وهذه العناصر كانت تساهم في سد العجز".

لكن زبيب يشدد على أنه "عندما نقول إن لبنان يحتاج إلى قدر كبير من التمويل الخارجي، فنحن نقول في الوقت نفسه إن لبنان شديد الهشاشة أمام أي متغير خارجي، وهذا المتغير الخارجي واسع الطيف إلى درجة أنه عند صدور بيان أمريكي أو سعودي يتعرّض لبنان لمخاطر فعلية بالحد من هذه التدفقات". وعندما "حصل الانهيار وانكشف الإفلاس المصرفي، لم يقم الحزب بصياغة خطابه حيال الأزمة لأن أولوياته في مكان آخر، مما يجعل سردية الحصار التي يطرحها حزب الله مرادفةً لسردية 'ما خلّونا' عند العونيين، أو سردية 'الاحتلال الإيراني' وما شابه ذلك"، على حد تعبيره.

ومن الجدير ذكره أن رئيس التيار الوطني الحرّ النائب جبران باسيل، ذكر تعبير "ما خلّونا" في مؤتمر صحافي في 6 أيلول/سبتمبر 2022، حيث قال ما حرفيته: "نحن عايشين بنظام ما خلّونا... وبدنا ننتقل لنظام يخلّينا"، عادّاً أن هذا النظام وهذه المنظومة المتحكمة فيه يمارسان سياسة التعطيل، موجهاً سهامه إلى وزارة المالية والمتحكمين فيها محمّلاً إياهم مسؤولية عجز مالي بقيمة 22 مليار دولار منذ العام 2000، وعدم تمويل بناء المعامل وتعطيل كل قوانين إصلاح الكهرباء في مجلس النواب. كذلك وقف فريق ما كان يُعرف بـ"14 آذار" ليقول إن ما يعاني منه لبنان هو نتيجة "الاحتلال الإيراني"، من دون أخذ دور المنظومة الحاكمة والتي كان البعض منهم جزءاً منها، في الحسبان.

الاقتصاد النقدي ورياض سلامة

ثمة اعتقاد بأن لدى حزب الله رغبةً ضمنيةً في الحفاظ على "ستاتيكو" ما بعد الانهيار. إذ من شأن الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد أن تضع حداً للاقتصاد النقدي بالدولار الذي تعزز وتكرّس أكثر بعد الانهيار الاقتصادي والمالي والمصرفي في لبنان، والذي ظهر حزب الله بوصفه أبرز المستفيدين منه، وفق ما تُظهره دراسة لـ"معهد واشنطن"، صدرت في حزيران/يونيو 2023، من إعداد الباحثتَين سمر قزي وحنين غدار.

والحديث عن الرغبة الضمنية لحزب الله في الحفاظ على ستاتيكو ما بعد الانهيار، إشكالية قد لا تتوفر معطيات ملموسة كاملة ودقيقة لإظهار الحقائق بشأنها. وفي هذا الصدد، يرى بدارو أن "كثيرين يستفيدون من الاقتصاد النقدي، خاصةً الصرّافين، ومن الطبيعي أن حزب الله استفاد أيضاً"، لكن بدارو لا يعتقد بأن الحزب "كان ممسكاً باللعبة".

أما زبيب، فيرى أنه "في ما يتعلق بالاستفادة من الـ cash economy، أي تسديد المدفوعات من خارج إطار الحوالات المصرفية أو بطاقات الدفع الإلكترونية أو الشيكات المصرفية، فإن تداولات الحزب المباشرة لا تتم أصلاً في إطار النظام المصرفي، بل من خلال الدفع نقداً (حتى لو كان يستخدم بطريقة ما النظام المصرفي)". ويلفت إلى أنه "عندما يتضخم الاقتصاد النقدي cash economy، سيستفيد كل من يتعاطى بالكاش، فكل السيستم يعمل الآن على أساس الاقتصاد النقدي وسوق الصيرفة غير النظامية، والحزب أحد اللاعبين الكبار في الاقتصاد النقدي تبعاً لتحوّطه من العقوبات والمحاولات الدؤوبة لتجفيف مصادر تمويله وإعاقة عملياته المالية".

ويضيف: "إذا كان السؤال المطروح يتعلق بمعرفة ما إذا تكيّف حزب الله مع ما حصل وحافظ على مصالحه ولم يفرط بجزء مخزونه النقدي من الدولار، أو أنه صرفه ثم استعاده؟ فهو يعيدنا إلى واقع أن البلد كله تصرّف على هذا النحو، وجميع اللاعبين عمدوا إلى التحوّط والتكيّف والمضاربة، كلاً حسب حجمه وأهدافه، وهذا يشمل حزب الله والأحزاب الأخرى، كما يشمل أصحاب الرساميل والتجار والمضاربين"، كما يذكر زبيب.

"إذا كان السؤال المطروح يتعلق بمعرفة ما إذا تكيّف حزب الله مع ما حصل وحافظ على مصالحه ولم يفرط بجزء مخزونه النقدي من الدولار، أو أنه صرفه ثم استعاده؟ فهو يعيدنا إلى واقع أن البلد كله تصرّف على هذا النحو، وجميع اللاعبين عمدوا إلى التحوّط والتكيّف والمضاربة

ومن هذا المنظور، يشكّل استحداث مصرف لبنان، منصة صيرفة، في ظل استمرار تعدد سعر الصرف، غطاءً لعملية تحويل البلد إلى سوق صرف مشبوهة. وهنا يتعلق الأمر بواقع لا يمكن تحليله من دون طرح التساؤل حول طبيعة العلاقة أو التواطؤ الضمني بين حزب الله وحاكم مصرف لبنان السابق، رياض سلامة، الذي رخّص لشركة صيرفة وتحويل أموال جديدة "سي. تي. إي. إكس" بشكل مشبوه، وفي عزّ الأزمة، لأحد المقربين من الحزب وهو الاقتصادي حسن مقلد، الذي كان يعمل على شراء الدولار من السوق لصالح المركزي مقابل عمولة تصل إلى 3 في المئة.

وهذا ما أكدت عليه العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية مطلع العام 2023، على حسن مقلد وعلى ولديه ريان وراني مقلد، بتهمة "التنسيق الوثيق مع كبار المسؤولين الماليين في حزب الله لمساعدة الحزب في تأسيس وجود داخل النظام المالي اللبناني، وأن حسن مقلد ينفذ صفقات تجاريةً نيابةً عن الجماعة في جميع أنحاء المنطقة. ومؤسسة مقلد للصرافة تعمل بمثابة واجهة مالية لحزب الله".

في هذا الإطار، يوضح بدارو أن "قضية صيرفة كانت عملية صندوق أسود، وكان يتم تحديد سعر الصرف باتصال هاتفي، (Double Counting) وأشك في أن هناك ازدواجية حسابات في الأرقام كلها. وهناك لاعبون استفادوا منها، وهذه العملية كانت منظمةً بين كل من مساعدة حاكم مصرف لبنان ماريان حويك والحاكم نفسه رياض سلامة". في المقابل، يؤكد بدارو أنه من غير المعروف "كيف كان رياض سلامة يوزع المنافع من خلال منصة صيرفة، وما إذا كان هناك قسم خاص له، أو لمجموعة من السياسيين والنافذين".

ثمة غموض إذاً بشأن العلاقة بين سلامة والحزب. وثمة أداء مثير للاستغراب، واظب عليه الحزب حتى عندما بدأت المؤشرات تنذر بمسار الانهيار. يقول زبيب إنه لم يستطع يوماً أن يرى ما هي العلاقة التي تربط الحزب مع سلامة، "لكني لم أرَ مرةً أن حزب الله يريد قبع سلامة، كما كان يروّج. وعندما سنحت فرصة إقالته، لم يكن موقف حزب الله داعماً بهذا الاتجاه".

وكان وزراء الحزب قد صوّتوا في حكومة سعد الحريري الثانية، في 24 أيار/ مايو 2017، على التمديد لسلامة لولاية جديدة. وقد جُدّد لسلامة وقتذاك في أقل من دقيقة وبموافقة كل الوزراء ومن ضمنهم وزراء التيار الوطني الحرّ ووزراء حزب الله. وتنقل الصحف اللبنانية ما دار خلال النقاش حينها، ومفاده أن رئيس الجمهورية ميشال عون الذي كان يترأس الجلسة قال للحاضرين: "هل من معترض على التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة؟ فردّ وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، ووزير العدل سليم جريصاتي، بالقول: 'تعيينه في ولاية كاملة، هذا ليس تجديداً'. ابتسم الجميع وصُدِّق". وعليه صار رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان لست سنوات جديدة بموافقة جميع الأطراف بما فيها حزب الله.

التحقيق الجنائي؟

يتساءل زبيب: "أين موقف الحزب من مسار التقرير الجنائي والعرقلة الفاضحة له وما كان عليه موقفه من الهندسات المالية عام 2016؟"، ويوضح أن "ما يكشفه التحقيق الجنائي، يثبت ما كنت أقوله وأكتب عنه في 2016 و2017 و2018، وأثبته بالوثائق. فهل يُعقل أن حزب الله لا يعرف عن عملية النهب التي حصلت؟". ومما أورده مثلاً محمد زبيب في مقال في جريدة "الأخبار" تحت عنوان "استبداد الليرة في العام 2018"، أن "سعر الصرف تحوّل إلى أحد التعبيرات الأكثر وضوحاً عن وهم الديموقراطية الانتخابية، إذ يوضَع، عن سابق تصميم، خارج الصراع، ويتمّ التعامل معه كمسألة 'تقنية' لا 'سياسية'، ويتمّ تغليف ذلك بادعاء 'استقلالية' المصرف المركزي عن سائر السلطات الدستورية (تشريعية ورقابية وتنفيذية وقضائية)، ومنحه 'سلطةً' لا ينصّ عليها الدستور ولا قانون النقد والتسليف، هي في الواقع سلطة 'الأسواق'، التي يقول حاكم مصرف لبنان بصراحة تامّة ووقحة إنها السلطة

الوحيدة التي يحتكم إليها! وهنا يكمن الوجه الآخر للورطة التي نواجهها الآن: فمن يهتم بالنقود هم أنفسهم الذين يكسبونها، أمّا الذين يخسرون فيفقدوا اهتمامهم بها ويتعاملوا معها كطلاسم، والأهم أنهم يفتقدون من يمثلهم ويريد حقّاً أن يحميهم. وهذا مصدر القلق الفعلي ممّا يحصل".

يعتقد زيبب أن "الجميع كان على علم بما جرى، لكن بالنسبة إلى الحزب، إذا كان من شأن الهندسات المالية أن تساهم في كسب الوقت، أي تجنّب حصول الأزمة في حينه، فكان التوجه بأن يبقى رياض سلامة. أي كانوا يعرفون، لكنهم كانوا يعتقدون أنهم بهذه الطريقة يشترون الوقت، لكن الهندسات المالية كانت تعني أن البلد أفلس، وبدلاً من الذهاب إلى إدارة التفليسة، تسلّح الحزب مع الشركاء الآخرين بالإنكار وغضّ الطرف والإمعان في شراء الوقت، التي أظهرت الوقائع كم كان مكلفاً على الماضي والحاضر والمستقبل".

هذا عن حسابات حزب الله. أما عن حسابات رياض سلامة، فكان كل ما يهمه، وفق قول الاقتصادي بدارو، "الاستفادة النقدية، وكل مشكلة رياض سلامة، وقد تغاضى الجميع عنه، هي أنه أتاح المنافع للحزب وللجميع، على أمل انتخابه رئيساً للجمهورية، لكن هذا التعجرف من أجل أن يصل إلى رئاسة الجمهورية، قضى عليه، مع أنه حتى النهاية، وحتى ما قبل أسبوع من مغادرته منصبه، حين تلقّى ضربة العقوبات الأمريكية، لم يكن مدركاً أنه سقط".

> "ثمة اعتقاد بأن لدى حزب الله رغبةً في الحفاظ على وضع ما بعد الانهيار. فمن شأن الإصلاحات التي يطالب بها صندوق النقد أن تضع حداً للاقتصاد النقدي بالدولار الذي تكرّس بعد الانهيار الاقتصادي المصرفي في لبنان، والذي ظهر حزب الله بوصفه أبرز المستفيدين منه

من الممكن الاستدلال على أن مصلحة حزب الله تقاطعت مع سياسة رياض سلامة النقدية التي حولت الاقتصاد في سنوات ما بعد الأزمة إلى "كاش إيكونومي". وعليه فإن مقاربة مسألة الاقتصاد النقدي وكيفية الخروج منه، يجب أن تتم من منظور حسابات الجدوى والخسارة بالنسبة إلى لبنان. من هنا، لا فائدة للبنان بالإبقاء على لأن "الكاش"، cash economy، واقع بحسب بدارو، "يكون خارج رقابة النظام المصرفي والدولة، وتقع عليه شبهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتالياً عندما أصدر مصرف لبنان التعميم 165، للسماح بفتح حسابات بالدولار الطازج (الفريش دولار) في المصارف، كان من المرجح أن من لديه دولارات طازجة نظيفة سيوظفها في

الخارج، بينما من يملك دولارات طازجة غير نظيفة، سيضعها في النظام المصرفي الداخلي من خلال التعميم المذكور أعلاه".

وهذا واقع مسيء إلى سمعة لبنان، ويحول دون إعادة بناء الثقة الدولية به، وهي ثقة ضرورية من أجل عودة الاستثمارات وحركة الأموال والتجارة والإقلاع بالتعافي الاقتصادي. من هنا ضرورة تفعيل دور الرقابة من قبل "مصرف لبنان حتى يتمكن من مراقبة هذه الحسابات بالدولار الطازج، والأهم الأموال غير النظيفة التي تم إدخالها كفريش دولار"، على حد تعبير بدارو الذي يطالب "بالبدء بعملية محاسبة المرتكبين منذ التسعينيات وبإلغاء السرية المصرفية إلغاءً تاماً، حتى يكون البلد مسؤولاً تجاه العالم"، متمنياً أن "يوافق حزب الله على ذلك".

تصرّف أعمى أم عقلاني؟

بالطبع، هذه المحاسبة تُطرَح ضمن سلة حل متكاملة. فبحسب زبيب، "لا حل للمشكلة إلا بتوافق داخلي حصين، على قاعدة واضحة. فالخسائر التي يجري الحديث عنها هي في المقابل أرباح ومكاسب ومنافع حظي بها البعض، نتيجة كل ما سبق، وتالياً لا توجد أي عدالة أو كفاءة في توزيع هذه الخسائر على جميع الناس، فقبل طرح شعار توزيع الخسائر يجدر طرح مطلب إعادة توزيع الأرباح، التي تحققت في السابق، والتي تتحقق الآن والتي ستتحقق في المستقبل، أي أن التوافق الداخلي يجب أن يتعلّق بالمستقبل، ويتعلّق بماهية الدولة ودورها الاجتماعي وسياسات إعادة توزيع الثروة والدخل والموارد وبنية الاقتصاد وكيفية تطويره بما يخدم حاجات المجتمع بدلاً من تجنيد المجتمع كلّه في خدمة المصالح السياسية والاقتصادية للأوليغارشية الحاكمة، إذ لا حلول سحريةً لسد الخسائر والإنفاق من أجل إعادة النهوض. ونحن نحتاج إلى 100 مليار دولار لسد الخسائر، وما بين 20 إلى 25 مليار دولار لإعادة النهوض بالاقتصاد وبنيته التحتية، فمن لديه القدرة على تقديمها؟"، يلاحظ زبيب ويتساءل. إذ إن تسديد الفجوة النقدية في مصرف لبنان بعد تصنيف الودائع بين مشروعة وغير مشروعة والتفاوض على جدولة الدين العام بالعملة الأجنبية الذي يقارب 40 مليار دولار تتطلب نحو مئة مليار دولار. في حين أن العودة إلى ما كان عليه سابقاً تتطلب رفع ناتجه المحلي الإجمالي من حدود 18,2 مليار دولار كما يؤكد عليها البنك الدولي إلى حدود 50 مليار دولار.

لبحث بداية المخرج، يمكن الرهان على أن حزب الله "مهما "تذاكى"، سيصطدم في النهاية بحقيقة الأرقام والواقع"، كما يوضح بدارو، الذي يتابع: "إما أن يتسبب الحزب في انفلات سعر الصرف وصولاً ربما إلى رقم خيالي مقابل الدولار، وهذا ما لا تحتمله غالبية اللبنانيين، وإما أن يبحث عن

السياسة الاقتصادية الأفضل لبيئته، إن لم يكن لجميع اللبنانيين؟".

يطالب بدارو بضرورة "انتظار الرؤية السياسية" للحزب، المنتظرة بعد وثيقة 2009 (وهي الوثيقة التي تحدد سياسات الحزب داخلياً وخارجياً)، آملين أن تُظهر انفتاحاً بنّاءً وواعداً، معرباً عن اعتقاده بأنه "من خلال الحوار يمكن التوصل إلى تفاهم أقله اقتصادياً مع الحزب"، شرط أن يقبل الحزب بالواقع السياسي ويتعاطى بإيجابية. وهذا يترجَم "بالإتيان إلى السلطة، ضمن معادلة تبدأ من رئاستي الجمهورية والحكومة إلى تركيبة الوزارة"، أي رؤساء ووزراء بفريق "يطمئن العالم العربي وغير معادٍ لحزب الله".

ويأمل أن يوافق الحزب على تسوية كهذه لأنه "مجهَد في بيئته، فهو إن افترضنا أنه يستطيع تغطية حاجات مئتي ألف شخص من أتباعه، فماذا سيفعل بالآخرين؟ يهجّرهم إلى الخارج؟ لذا عليه أن يتفهم مبدأ التسوية لضمان حل مستدام بانٍ للسلم. فتكلفة الحرب الباردة (المندلعة في لبنان) باهظة جداً على الحزب وعلى جميع اللبنانيين".

من الضروري أن يذهب حزب الله في طريق "الانكفاء الأمني في الداخل والانفتاح على الجميع. المبادرة تأتي ممن يمتلك السلاح الداخلي ويجنح الى الاستكبار والاستعلاء. فلنهدّئ أنفسنا، ولنذهب إلى انتخاب رئيس للجمهورية، وأنا مطمئن إلى أنه سيجلس على الطاولة ويتحاور حتى إيجاد الصيغة الفضلى، ولن ينهض لبنان إلا بحوار عميق، وصريح وشفاف"، يخلص بدارو.

عامل آخر لا يمكن تجاهله، يقول بدارو الذي يستخلص عبرةً من التجارب الماضية على حد وصفه، مفاده أنه "لا فائدة من حشر الحزب في الزاوية، لأن ذلك سيؤدي إلى عدوانية سترتد على الجميع"، "فمن يملك الجرأة لأخذ المبادرة؟" يختم بدارو متسائلاً.

كتب
كمال العلي
رَصيف22 raseef22

أرحام تحت الانهيار... الإجهاض

في لبنان في ظلّ الأزمة الاقتصادية

يصفون محاولة الإجهاض بأنّني أريد قتل طفلي،" القطة تأكل صغارها حينما تشعر بالخطر المحدّق بهم، أعلم أنني لست هرّة، لكن عليهم أن يعلموا أيضاً أنّ الإنجاب في ظروف كهذه قتلٌ لي وللطفل" هذا ما تقوله سمر في هذه المادة التي تحكي عن صعوبات الإجهاض في لبنان، حيث غياب الأوراق الثبوتية واللجوء، والعزلة الاجتماعية التي تختبرها اللاجئات، جعلتهنّ الفئة الأكثر هشاشة، وبالتالي الأكثر تضرّراً من الانهيار الاقتصادي على صعيد العناية بصحتهنّ الإنجابية0

داخل خيمتها في مخيّم المرج الواقع على أطراف سهل البقاع، والذي تقطنُ فيه منذ عشر سنوات، تجلسُ اللاجئةُ السورية خولة (اسم مستعار/ 34 عاماً)، وهي تحمل بيدها أصغر أبنائها، وبنظرةٍ حانية تُشيرُ إليه برأسها وتقول: "لم يكن قد بلغ شهره الرابع عندما شعرتُ بعلاماتِ حمل آخر، كنت على يقين أنّني لا أريد هذا الجنين، لا أستطيع الإنفاق عليه". ولكنّ الانهيار الاقتصادي الذي أتى عليها بعد سبع سنوات من اللجوء جعلَ الاختيار بين إجهاضِ الجنين، أو إنجابه محمّلاً بصعوبات أكبر0

م تكنْ على درايةٍ بحملها، فقد كانت تعاني من دورةٍ شهريةٍ غيرَ منتظمةٍ، ينتجُ عنها نزيفٌ متقطّعٌ خارجَ أوقاتِ الحيض

ما يعني أنّ المؤشّر الأوّلي للاستدلال على الحمل غائب بفعلِ الالتهابات النسائية، والتي تتصل بشكلٍ مباشر بالواقع الاقتصادي المنهار الذي أجبر خولة، والغالبية العظمى من النساء القاطنات في المخيّم على استبدالِ الفوط النسائية الصحيّة بالأقمشةِ القطنية، إثرَ ارتفاع سعرها بعد الانهيار الاقتصادي من 30 ألف ليرة لبنانية، إلى ما يتجاوز 200 ألف ليرة0

في العام 2019، وتحديداً شهر آب/ أغسطس، انفجرتْ سنواتٌ من مراكمةِ سوء إدارة البلاد والإهمال والسرقة، متمثّلةً بانهيارٍ اقتصادي، صنّفه البنك الدولي ضمن أشدّ ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر0

أدّى هذا الانهيار إلى انخفاضٍ في الناتجِ المحليّ الإجمالي عام 2021 نحو 20,5 مليار دولار، وفقدتْ الليرةُ اللبنانيةُ أكثر من 90٪ من قيمتها، الأمر الذي دمّر القدرة الشرائية للمواطنين/ات واللاجئين/ات، ورفع تكلفة جميع المواد والسلع أضعافاً، وبوتيرةٍ متسارعة0

وضّحت دراسة أعدّها ونشرها موقع صفر، أنّ الاقتصاد اللبناني كان مفخّخاً بعيوبٍ بنيويةٍ منذ عقود، ولكنّه انفجر عام 2019 ما أغرق البلاد بأزمةِ ديونٍ تجاوزت فيها نسبة الدين من الناتج المحلّي الإجمالي 180٪، وهو ما أكدّته بيانات جمعية المصارف اللبنانية حينها، إذ أشارتْ إلى أنّ الدين الخارجي للبلاد بلغ 91 مليار دولار. كما أوضحت الدراسة ذاتها أنّ القطاع الصحي كان من أكثر القطاعات تضرّراً على مستوى كلّ من رأس المال البشري والمادي0

> تعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة الجنسية والإنجابية على أنّها حالة من السلامة الجسدية والنفسية الاجتماعية الكاملة في جميعِ الأمورِ المتعلّقة بالجهازِ التناسلي

على هامشِ هذا كلّه، وربّما في عمقِ أثره المباشر، كان على خولة إيجاد وسيلة للوصول إلى عيادةٍ نسائيةٍ، لمعرفةِ سبب النزيف المتكرّر الذي تعاني منه، لكنّ زيارة العيادة النسائية الخاصة ليستْ خياراً مُتاحاً حتى في حالات الطوارئ، وذلك تبعاً لارتفاعِ تكلفة المعاينة فيها، والتي تتفاوتُ بين 900 ألف (نحو 12 دولار) و3 ملايين ليرة (ما يعادل 38 دولار)، وهو ما اضطرّها للاعتماد على المستوصفات العامة التي تقدّم خدمات الرعاية الصحية للاجئات/ين بالتعاون مع المفوضية السامية للاجين، وتبلغ كلفة المعاينة فيها 100 ألف ليرة لبنانية0

قد يبدو هذا الرقم زهيداً، فهو يعادل الدولار الواحد تقريباً (حين إعداد هذه المادة في أيلول/ سبتمبر 2023) لكنّه لن يبقى كذلك عندما نعلم أنّ هؤلاء النساء يعتمدن مع أسرهنّ بشكلٍ شبه كامل على مساعداتِ المفوضية

العامة لشؤون اللاجئات/ين، والتي تبلغ 25$ للعائلة المكوّنة من 5 أشخاص فأقل، و20$ تقدّم على هيئة سلّة غذائية0

يجبرُ هذا الواقع المزوج بين العزلةِ القسرية التي تفرضها السلطات اللبنانية على اللاجئات/ين السوريات/ين بعيداً عن المجتمع وكافة مجالات العمل والحياة، والمساعدات الشحيحة التي تقدّمها المفوضية لجزءٍ من العائلات، النساءَ على وضعِ طعامِ أطفالهنّ أولوية على صحتهنّ الجنسية والإنجابية، وهي واحدة من آليات "النجاة" التي اعتمدن عليها في ظلّ ظروفٍ غير اعتياديةٍ كالانهيارِ الاقتصادي0

تقولُ خولة "بهي الـ200 أو الـ100 ألف يلي بدّي جيب فيها فوط أو روح عالدكتورة، فيني اشتري شي أعمل منه غدا لأولادي، ولو كان شوربة"0

من جهتها، تعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة الجنسية والإنجابية على أنّها حالة من السلامة الجسدية والنفسية الاجتماعية الكاملة في جميعِ الأمورِ المتعلّقة بالجهازِ التناسلي. وتشمل التمتّع بحياةٍ إنجابيةٍ مُرضيةٍ وآمنةٍ، والقدرة على إنجابِ الأطفال، وحريّة القرار فيما يتعلّق بإنجابِ الأطفال وموعده وعدد مرّاته0

وللحفاظ على الصحةِ الجنسيةِ والإنجابيةِ، يحتاجُ الإنسان/ة إلى الوصولِ للمعلومات الدقيقة والمعاينة الملائمة بسعرٍ معقول، إلّا أنّ الذهاب إلى المستوصف أيضاً لم يكن سهلاً بالنسبة لخولة، ولا متاحاً طيلةَ الوقت، فالعيادة النسائية تفتحُ أبوابها ليومٍ واحدٍ فقط في كلّ أسبوع. ويتعيّن على النساء المحتاجات لزيارتها أن يخرجن من الصباح الباكر لتحصيلِ دورٍ للمعاينة0

قصدت المستوصف عدّة مرات بعد أن "تغيّبت دورتي لمدّة شهرين، كنت أنتظر من الساعة السابعة صباحاً، وكثيراً ما ينتهي الدوام عند الساعة الرابعة قبل أن يصلني دور المعاينة إليّ"، تضيف خولة0

اضطرتْ للذهابِ عدّة مرات، والانتظار طويلاً حتى حالفها الحظ بالدخولِ إلى المعاينة، فعلمتْ هناك بأنّها حامل. حاملٌ في بلدٍ منهارٍ داخل مخيّم لا تستطيع تأمين أقل متطلبات الحياة فيه. تردف، وهي تزيحُ بيدها الغبارَ عن الأرضيةِ الإسمنتيةِ للخيمة "أخبرت الطبيبة أنّني لا أرغب باستكمال الحمل، ولا أودّ الاحتفاظ بهذا الجنين، فأجابتني أنّ الجنين لديه نبض وإجهاضه غير قانوني كما أنّها خدمة لا يقدّمها المستوصف"0

> يعدّ الإجهاض في العياداتِ الخاصة بظروفه الحالية إجهاضاً غير آمن، نظراً للمعايير الطبيّة التي يجب على الإجراءِ الجراحي تحقيقها ليصنّف آمناً

في هذا الخصوص تذكر المفوضية العامة لشؤون اللاجئين/ات في موقعها الإلكتروني توضيحاً عن نشاطها فيما يخصّ الصحة الإنجابية أنّ الخدمات التي تقدّمها "تولي احتراماً للعادات الدينية والثقافية المختلفة"، وهو ما يفسّر عدم تقديم الإجهاض كخدمةٍ طبيّةٍ في المستوصفات التابعة للمفوضية، أو المتعاقدة معها0

ليست العادات والتقاليد فقط ما يقف عائقاً أمام الإجهاضِ الآمن للنساء، فالقانون اللبناني يجرّم الإجهاض، في المادة رقم 542 من قانون العقوبات التي تنصّ على "من أقدم بأيّ وسيلة كانت على تطريح امرأة أو محاولة تطريحها يعاقب بالحبس من سنة إلى 3 سنوات حتى ولو كان بموافقتها"، فيما تتضمّن المادتان 539 و 540 من القانون نفسه "يعاقب حتى من يعمل على نشر وسائل الإجهاض أو توزيعها أو تسهيل استعمالها، وكذلك من يبيع أو يعرض للبيع تلك الوسائل بالحبس والغرامة"0

وعليه، كان على خولة البحث عن طريقٍ للإجهاضِ خارج المستوصف، إلا أنّ المشافي القليلة التي تجري هذه العملية تكلفتها 900$، أمّا في العيادات الخاصة فتكلفتها 400$. ولأنّها لا تملك المبلغ لم تستطعْ التخلّص من الحمل. تختم حديثها بالقول "كنت أودّ لو أنني أجهضت داخل مشفى، على سريرٍ نظيف، لكنّ التسعمائة دولار التي طلبت منّي للحصول على الإجهاض داخل مشفى حالت دون ذلك"0

ويعدّ الإجهاض في العياداتِ الخاصة بظروفه الحالية إجهاضاً غير آمن، نظراً للمعايير الطبيّة التي يجب على الإجراءِ الجراحي تحقيقها ليصنّف آمناً، وهو ما علّقت عليه طبيبة نسائية لبنانية رفضت التصريح عن اسمها لما يترتب على الإدلاء بتصريحاتٍ حول الإجهاض من مساءلة قانونية، "الإجهاض الآمن يتم بطريقتين، الأولى عن طريقِ حبوب الإجهاض التي تكون فعالة وآمنة لآخر الشهر الثالث من الحمل، تُعطى حسب تعليمات مقدّمة الرعاية الصحية للمرأة، أما الطريقة الثانية فهي في المستشفى ضمن غرفة عملياتٍ مجهزةٍ ومعقمةٍ، تتضمّن طبيبَ تخديرٍ ومعدّات، ومتابعة طبية للحالة الصحيّة للمرأةِ تمتد بعد إجراءِ الإجهاضِ بيومين، وتراعي المضاعفات التي يمكن أن تتعرّض لها المرأة المجهضة من نزيفٍ أو غيره"0

بحسب منظمة الصحة العالمية في تقرير نشر في أواخر عام 2021 يتسبّب الإجهاضُ غير الآمن بما يتراوح بين 4,7 و13,2٪ من وفياتِ الأمّهات سنوياً. وتشيرُ التقديراتُ في البلدان المتقدّمة إلى أنّ 30 امرأة تلقى حتفها من بين كلّ مئة ألف حالة إجهاض غير آمن، بينما يرتفع هذا العدد في البلدان النامية إلى 220 وفاة من بين كلّ مئة ألف حالة إجهاض غير آمن0

كما يشيرُ التقريرُ إلى أنّ عدد النساء اللواتي عُولجن في المستشفيات جرّاء مضاعفات الإجهاض غير الآمن سبعة ملايين امرأة في البلدان النامية وحدها0

رحلة بين خطرين

اختبرتْ سمر، وهي لاجئة سورية (اسم مستعار/ 32 عاماً)، تجربةَ الإجهاض غير الآمن عام 2022، عندما كانتْ في الشهرِ الثالث من الحمل ولكن بخطورةً مضاعفة. تستذكر الحادثة بكثيرٍ من الأسى، فتقول "خاطرت بحياتي، وتعاملت مع مهرّب أقلني في سيارته نحو الأراضي السورية بعد أن فقدتُ الأمل من أن أستطيع تأمين الإجهاض هنا. قصدتُ عيادةً في حمص، وكنت خائفة طيلة الطريق وأرتعب عند كلّ نظرة يوجّهها المهرّب نحوي لكنني كنت على يقين من أنّني لا أريد هذا الجنين، وهذا ما كنت أقوله لنفسي كي أشتّتَ انتباهي عن الخوف".0

الفرق بين الإجراء في لبنان أو سوريا ليس الأمان، بل المبلغ المدفوع، ففي لبنان يتوجّب عليها دفع مبلغ 400 دولار لإجهاضٍ غير آمن، في عيادةٍ خاصةٍ غير مجهّزة، الأمر ذاته من الناحية الطبيّة سيحدث في سوريا التي يجرّم قانونها الإجهاض أيضاً، ولكن تكلفة هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر مع إجراء العملية "لم يصل إلى ربع المبلغ المطلوب في لبنان" بحسب سمر

> "تجريم الإجهاض لا يستطيع منع النساء عن التخلّص من الحمل غير المرغوب فيه، إنّما يجعل هذه العملية غير آمنة وخطرة، كما يجعلهن عرضة للاستغلال المالي والابتزاز الجنسي

خلال محاولتها الحصول على الإجهاضِ تعرّضتْ للكثير من اللّوم، إن كان من قبل الأطباء الذين عاينوها أو من قبل المقرّبين منها. تعلّق على ذلك قائلة "يصفون محاولة الإجهاض بأنني أريد قتل طفلي، القطة تأكل صغارها حينما تشعر بالخطر المحدّق بهم، أعلم أنني لست هرّة، لكن عليهم أن يعلموا أيضاً أنّ الإنجاب في ظروف كهذه قتلٌ لي وللطفل"0

ما زالت سمر حتى اليوم، وبعد سنة من العمليةِ تُعاني من آلامٍ دائمة، ونزيفٍ متكرّرٍ، كما يتعذّر عليها الوصول إلى الخدمات الصحيّة اللازمة أيضاً بسبب ارتفاعِ كلفتها0

تستذكر سمر، صديقة لها اسمها سميرة كانت حاملاً حين هجرها زوجها، وهي في العشرينات من عمرها، فأرادت التخلّص من الحمل "ذهبت لإجراء العملية في إحدى عيادات البقاع، وتوفيت بعدها بأيام، الله يرحمها. لم نستطع رفع دعوى فالطبيب لبناني ونحن لا حول لنا ولا قوّة"0

فغياب الأوراق الثبوتية واللجوء، والعزلة الاجتماعية التي تختبرها اللاجئات، جعلتهنّ الفئة الأكثر هشاشة، وبالتالي الأكثر تضرّراً من الانهيار على صعيدِ العنايةِ بصحتهنّ الإنجابية، ووفق إحدى العاملات في مجالِ الصحةِ الجنسيةِ والإنجابية (رفضت توضيح طبيعة عملها خوفاً

من الملاحقة والتجريم) "الانهيار الاقتصادي جعل الوصول إلى هذه الخدمات أكثر صعوبة، بشكلٍ عام كما صعّب الاحتفاظ بحملٍ مرغوب فيه بالاستناد إلى عدّة أسباب يذكر منها اضطرار عائلتين أو أكثر إلى تشاركِ مسكنٍ واحد، وهو ما يحصل بالفعل داخل مخيّمات اللجوء التي تعاني أصلاً من وصمةِ كثرةِ الإنجاب، وهو ما يحوّل خيار الاحتفاظ بالحمل من عدمه إلى شأن عام يتباحثه المجتمع والسلطة ويلقون باللوم من خلاله على النساء وعائلاتهن بذريعة تسببهنّ/م بالانهيار"0

خلال محاولتها الحصول على الإجهاضِ تعرّضتْ للكثير من اللّوم، إن كان من قبل الأطباء الذين عاينوها أو من قبل المقرّبين منها. تعلّق على ذلك قائلة "يصفون محاولة الإجهاض بأنني أريد قتل طفلي، القطة تأكل صغارها حينما تشعر بالخطر المحدّق بهم، أعلم أنني لست هرّة، لكن عليهم أن يعلموا أيضاً أنّ الإنجاب في ظروف كهذه قتلٌ لي وللطفل"0

ما زالت سمر حتى اليوم، وبعد سنة من العمليةِ تُعاني من آلامٍ دائمة، ونزيفٍ متكرّرٍ، كما يتعذّر عليها الوصول إلى الخدمات الصحيّة اللازمة أيضاً بسبب ارتفاعِ كلفتها0

تستذكر سمر، صديقة لها اسمها سميرة كانت حاملاً حين هجرها زوجها، وهي في العشرينات من عمرها، فأرادت التخلّص من الحمل "ذهبت لإجراء العملية في إحدى عيادات البقاع، وتوفيت بعدها بأيام، الله يرحمها. لم نستطع رفع دعوى فالطبيب لبناني ونحن لا حول لنا ولا قوّة"0

فغياب الأوراق الثبوتية واللجوء، والعزلة الاجتماعية التي تختبرها اللاجئات، جعلتهنّ الفئة الأكثر هشاشة، وبالتالي الأكثر تضرّراً من الانهيار على صعيدِ العنايةِ بصحتهنّ الإنجابية، ووفق إحدى العاملات في مجالِ الصحةِ الجنسيةِ والإنجابية (رفضت توضيح طبيعة عملها خوفاً من الملاحقة والتجريم) "الانهيار الاقتصادي جعل الوصول إلى هذه الخدمات أكثر صعوبة، بشكلٍ عام كما صعّب الاحتفاظ بحملٍ مرغوب فيه بالاستناد إلى عدّة أسباب يذكر منها اضطرار عائلتين أو أكثر إلى تشاركِ مسكنٍ واحد، وهو ما يحصل بالفعل داخل مخيّمات اللجوء التي تعاني أصلاً من وصمةِ كثرةِ الإنجاب، وهو ما يحوّل خيار الاحتفاظ بالحمل من عدمه إلى شأن عام يتباحثه المجتمع والسلطة ويلقون باللوم من خلاله على النساء وعائلاتهن بذريعة تسببهنّ/م بالانهيار"0

وتتابع قائلة: "شرحت لي صديقتي بالتفصيل كيفية استخدامها بعد التواصل مع إحدى الجهات التي تقدّم هذه الإرشادات بمساعدةِ طبيبات، أو من خلال التثقيف الذاتي، لأنّ الطريقة نفسها موجودة على الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. كان الأمر سهلاً جداً بالنسبة إليّ، أشبه بآلام الحيض، ولم أعاني بعدها من التهابات أو أيّة عوارض أخرى"0

ثم تنهي حديثها معنا بالقول: "ولكنّني أعتبر نفسي محظوظة، فالوصول إلى هذه الحبوب ليس يسيراً، أولاً هي غير متوّفرة في لبنان، بل يتم إحضارها من قبل بعض الجهات والناشطات بشكلٍ سرّي وتُوزّع حسب الحاجة وضمن دوائر معيّنة، لأنّ توزيعها يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون كما أنّه من الممكن طلبها أون لاين، لكنها عملية معقدة ومكلفة"0

ومن الجدير بالذكر أنّ أدوية الإجهاض هذه مدرجة ضمن قائمة الأدوية الضرورية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، لكنّ ثمنها الذي يتراوح بين 110 و130 يورو يطرح سؤالاً حول إمكانيةِ تأمينها لنساءٍ يقبعن في مخيّمات، وصّفت وضعها دراسة للأمم المتحدة بأنّ "تسعاً من كل عشر أسر سورية تعيش في فقر مدقع وأن متوسط الديون المتراكمة على الأسر قد ارتفع بنسبة 18 في المئة، إذ بات يقارب 1,840,000 ليرة لبنانية للأسرة الواحدة". هذه الدراسة نشرت عام 2020 ولا شكّ أنّ الوضع اليوم أصبح أسوأ بأضعاف ممّا كان عليه في ذلك الوقت0

وعلى وقعِ تسارعِ الانهيار الاقتصادي، الذي تقوده وترعاه السلطات اللبنانية، ذاتها التي تجرّم الإجهاض، تتراجع قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات الصحية المتعلّقة بالإنجاب، تحديداً اللاجئات اللواتي يفتقرن إلى المال، ولا يصلن إلى شبكات العلاقات الاجتماعية، أو حتى الافتراضية لتأمين المستلزمات، أو الحصول على استشارة ما0

ولا يمكن الاعتماد على "الامتيازات" للقول أنّ الإجهاض الآمن متاح وموجود، لأنّها حالات فردية تشكّل جزءاً من صورةٍ عامة، تعاني فيها النساء على اختلافِ جنسياتهنّ وطبقاتهنّ وقصصهنّ لانتزاع حقِ الإجهاض الآمن أمام مشرّع ما يزال يعتبره جرماً0

كتبت
مـوني رفقــة

النفط العربي في مواجهة

التحديات المناخية .. سجالات مؤتمر المناخ في الإمارات

احتدمت الأزمة حول الوقود الأحفوري خلال مؤتمر الأطراف الأخير "COP28" المعني بقضايا المناخ، والذي انعقد في مدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة نوفمبر الماضي بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك، وعلى رأسها السعودية والكويت، من جانب والمجموعة المكونة من 100 دولة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الداعين للخفض التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري من جانب آخر0

عرقلت منظمة أوبك المفاوضات التي رمت للوصول إلى اتفاق دولي يتضمّن مسارًا واضحًا من أجل الإلغاء التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري، ودعا أمينها العام الدول الأعضاء إلى رفض أي اتفاق يستهدف تقويض إنتاج النفط والغاز0

وبينما رضخت دولة الإمارات لبعض الضغوط، وانسحبت بعض الشيء من النقاشات داخل الكتلة العربية في أوبك، حتى لا تجد نفسها في موضع حرج بصفتها الدولة المضيفة التي تسعى لكسب المزيد من النفوذ من نجاح المؤتمر، رفضت بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ضغوطات مجموعة المئة0

أعلنت السعودية عن عدم رضاها عن صياغة المسودة النهائية للمؤتمر، وغاب عن الجلسة العامة للأمم المتحدة وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، الأخ غير الشقيق لولي العهد محمد بن سلمان، بينما أشار عضو الوفد الكويتي الدكتور يحيى ناجي الهدبان إلى أن "مصطلح الإلغاء التدريجي هو قرار مثل حكم الإعدام"0

وأمام معارضة دول "أوبك" وعلى رأسها السعودية، لم تتضمن المخرجات النهائية للقمة خطة تنفيذية للخفض التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، واكتفت بالدعوة إلى "التحول بعيدًا" عن الوقود الأحفوري، وفي تعليق الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" على الوثيقة الختامية قال: "إلى أولئك الذين عارضوا الإشارة الواضحة للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في مسودة المؤتمر، أريد أن أقول إن التخلص التدريجي منه هو أمر لا مفر منه؛ سواء شاؤوا ذلك أم لا"0

وتعدّ المملكة العربية السعودية أكبر مصدِّر للنفط في العالم، والأكثر نفوذًا بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك، الذين يمتلكون معًا قرابة 80٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، ويتواجد منها ما نسبته 67٪ من الاحتياطي العالمي في منطقة الشرق الأوسط، كما تساهم أوبك والمجموعة المتحالفة معها "أوبك بلس"، التي تشتمل على عشر دول إضافية على مجموعة أوبك من بينها روسيا والمكسيك بما يقارب 60٪ من إمدادات النفط العالمية0

وبالرغم من أنها المرة الأولي التي يتم الإشارة فيها إلى الوقود الأحفوري على أنه مساهم رئيس في تغير المناخ بعد سنوات من حظر مناقشة تلك القضية، لم يحتو الاتفاق النهائي على ضمانات قوية، ولم يخل من الثغرات التي ستوفر لمنتجي الوقود الأحفوري مسارات للمراوغة0

أظهرت تلك الأزمة أنه من المستبعد اتخاذ أي خطوة نحو "التخفيض التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري"، أو الحديث عن "التحول الأخضر" دون التفاهم مع الدول الخليجية، ومن ورائها الدول الأعضاء في منظمتي أوبك وأوبك بلس، ومحاولة فهم تحركات وسياسات وأفعال تلك الدول، لمعرفة دوافعها إلى الاستماتة في الدفاع عن إنتاج النفط والغاز؟ وهل في مقدرة اقتصادات تلك الدول التخلي عن الموارد الريعية من الوقود الأحفوري والتحول سريعًا إلى الطاقة المتجددة؟

مستمرون.. حتى آخر جزيء من الكربون

لا تُريد الدول الخليجية أن تتحمل اللوم وحدها على التغيرات المناخية عبر إجبارها على بدء التخلي عن إنتاج الوقود الأحفوري، كما تتوقع زيادة الطلب على النفط بنحو 15٪ بحلول عام 2030 نتيجة النمو السكاني والاقتصادي، لذلك تسعى إلى زيادة إنتاج الوقود الأحفوري، وهو ما عبّر عنه وزير الطاقة السعودي حينما تعهّد بأن يأتي آخر برميل من النفط على وجه الأرض من بئر سعودي، حين قال في لقائه مع وكالة بلومبرج: "مستمرون في استخراج النفط حتى آخر جزيء من الكربون"، كما استعرض خطط المملكة لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط بأكثر من 8٪ بحلول عام 2027، لتصل إلى 13 مليون برميل في اليوم، كما أكدت وزيرة المناخ والأمن الغذائي في الإمارات، مريم المهيري، على نية بلادها مواصلة إنتاج وبيع النفط؛ حيث قالت في طالما أن العالم في حاجة إلى": "CNBC" مقابلة مع النفط والغاز، فسنمده بهما"0

> "الدول الغربية التي تطالب دول الخليج بالتخلص من النفط، هي نفسها من تضغط في الوقت الحالي على منظمة أوبك» لزيادة الإنتاج؛ حيث إنها لا تتحمل أسعار الطاقة الباهظة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

تختلف تقديرات وكالة الطاقة الدولية -التي تتكون من الدول الغربية المستهلكة للوقود الأحفوري- مع تقديرات الدول الخليجية المنتجة للنفط؛ إذ ترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط والغاز والفحم في طريقه للتراجع، ومن المقرر أن يصل إلى ذروته قبل نهاية هذا العقد، كما تتوقع أن ينخفض الطلب مع تشديد الإجراءات الرامية إلى معالجة التغيرات المناخية0

كما يصعب التنبؤ بأي أرقام مستقبلية حول التغير السكاني ونمو الاقتصادات في ضوء التغيرات الجيوسياسية الحالية في العالم، وحول مدى التقدم الذي ستحرزه تقنيات الطاقة المتجددة لتعويض الطاقة المتولدة من استهلاك الوقود الأحفوري، ومدى استعداد دول ذات معدلات نمو مرتفعة مثل الصين والهند الالتزام بالتحول الأخضر؛ حيث تأتي الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في استهلاك النفط بنحو 15 مليون برميل يوميًا، والهند في المركز الثالث باستهلاك يقترب من 5 ملايين برميل يوميًا0

حول هذا التضارب في التقديرات المستقبلية بين المنتجين والمستهلكين، يقول الباحث العماني في العلوم السياسية والعلاقات الدولية علوي المشهور لـ"مواطن" : "إن الدول الغربية التي تطالب دول الخليج بالتخلص من النفط، هي نفسها من تضغط في الوقت الحالي على منظمة أوبك" لزيادة الإنتاج؛ حيث إنها لا تتحمل أسعار الطاقة الباهظة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمة الطاقة التي تشهدها أوروبا."0

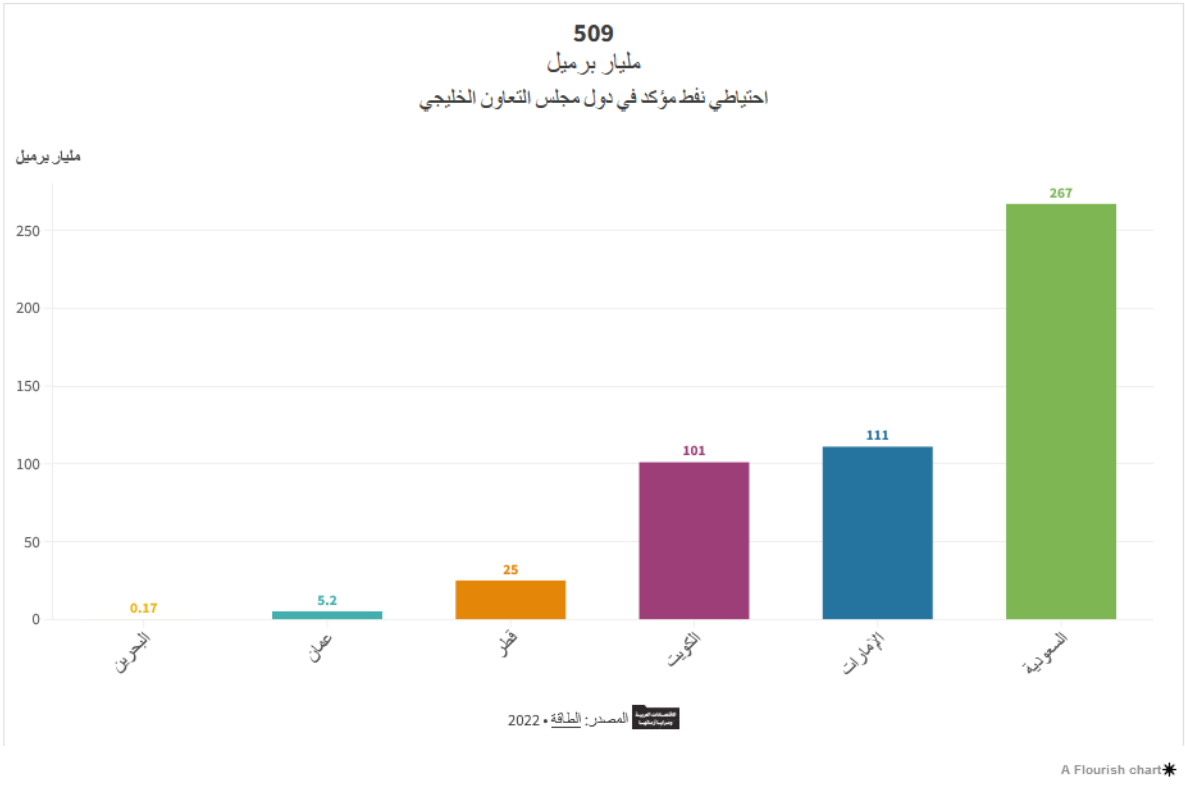

ويشير أستاذ العلوم البترولية والاقتصاد السياسي منذر ماخوس في كتابه "الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط"، إلى أن نصيب الدول الخليجية من الإنتاج العالمي للنفط ضئيل مقارنة بما تمتلكه من موارد نفطية تُقدر بما لا يقل عن نصف الاحتياطي العالمي من النفط الخام، لذا يتوقع "باخوس" أن تسعى تلك الدول في المستقبل إلى تعويض هذه الفجوة وتوسيع إنتاجها، لتستغل انخفاض تكاليف الإنتاج في المنطقة وكونها الأقل عالميًا0

كما يتوقع مدير شؤون النفط والغاز في شركة سينرجي للاستشارات "راجات كابور" أن يستمر الطلب على مصادر الطاقة الأحفورية في النمو خلال السنوات القادمة، مع تطلع الدول الخليجية على زيادة نصيبها من الإنتاج؛ يقول كابور لـ"مواطن": "بينما ننتقل إلى بدائل أنظف؛ فمن الضروري ضمان إمدادات طاقة مستقرة في هذه الأثناء، وإدراك أن التحول إلى الطاقة المتجددة سيستغرق وقتًا ويتطلب مزيدًا من مصادر الطاقة."0

قنابل الكربون وصعوبة التحوّل الأخضر

يأتي سعي الدول الخليجية إلى التوسع في مشاريع الوقود الأحفوري في وقت تستحوذ فيه تلك الدول على 60 قنبلة كربونية من أصل 195 قنبلة كربونية في العالم، بانبعاثات إجمالية تقدر بـ 220 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الثاني عالميًا في عدد القنابل الكربونية على أراضيها بواقع 24 قنبلة، والقنبلة الكربونية هي مصطلح جرى استخدامه على نطاق واسع في دوائر المناخ خلال السنوات الماضية، لوصف مشروعات الوقود الأحفوري الكبيرة التي تضخ ما لا يقل عن مليار طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مدار حياتها، ولا تقدم دول الخليج أي استراتيجية للتعامل مع القنابل الكربونية إلا من خلال الحديث عن التقنيات الجديدة التي من المفترض أن تحجز الكربون، ولكنها ما زالت قيد التطوير0

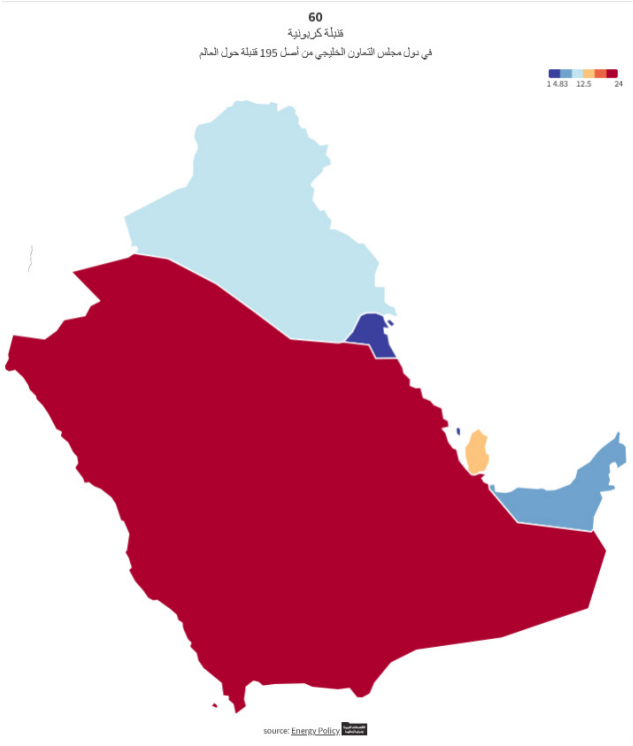

يشير أستاذ الاقتصاد السياسي أدهم هنيّة في كتاب "تحدي الرأسمالية الخضراء" إلى أن "محور شرق-شرق" الذي برز في بدايات العقد الأول من الألفية الحالية، والذي يشمل دول الخليج من جهة، والصين وآسيا من جهة أخرى، قد رسّخ من موقع الخليج في قلب "رأسمالية الوقود الأحفوري" المعاصرة، ولا يقتصر نشاط هذا المحور على تصدير النفط الخام فقط؛ بل يشمل قطاعات صناعية ضخمة تعمل في أنشطة مثل تكرير البترول والبتروكيماويات، لذا يجادل "هنيّة" بأنه من المستحيل حدوث أي "انتقال أخضر" في الشرق الأوسط أو عالميًا، دون وضع استراتيجيات كفؤة للتعامل مع بنية صناعة الوقود الأحفوري، التي تربط حقول النفط والمصافي والمصانع في الشرق الأوسط وآسيا، كما أن إيقاف التدهور المناخي مرتبط بالسيطرة المُلائمة على هذا المحور0

كما يشير الباحث والناشط البيئي ومحرر كتاب "تحدي الرأسمالية الخضراء" حمزة حموشان في حديثه لـ"مواطن"، أن النخب الحاكمة في دول الخليج يعرفون مركزية دولهم في قلب النظام الأحفوري والطاقي العالمي، ويؤمنون بصعوبة التخلي عنهم لعدة عقود قادمة، وهم سيواصلون تحقيق عائدات ضخمة ومراكمة لرأس المال أيًا كانت النتائج البيئية، للاستحواذ على نصيب ضخم من الفوائض المالية على المستوى الإقليمي والعالمي0

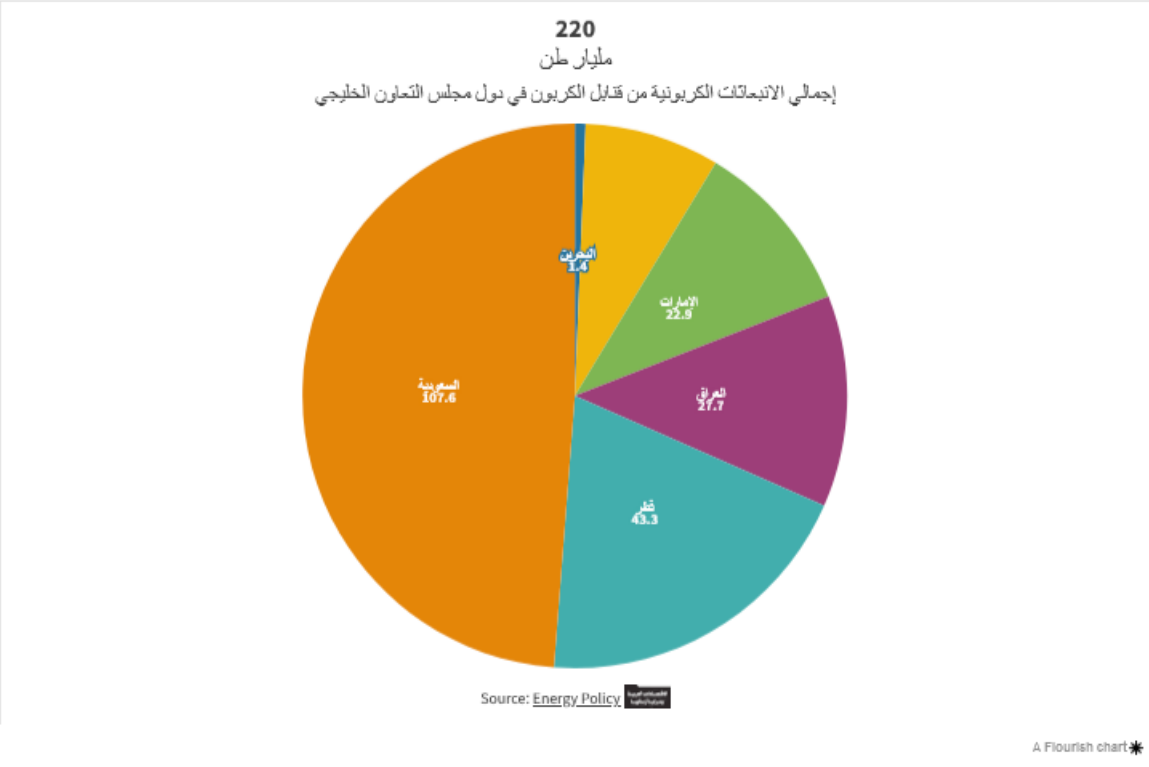

ترتبط اقتصادات الدول الخليجية واحتياجات مواطنيها بالنفط بشكل كبير، فما زالت الموازنات العامة لتلك الدول تعتمد بصورة شبه كليّة على مبيعاتها من الوقود الأحفوري، وينعكس كل دولار في سعر النفط والغاز سلبًا وإيجابًا بمليارات الدولارات في موازناتها العامة؛ فالسعودية على سبيل المثال تحتاج كي لا تُسجِّل عجزًا في موازنتها العامة للعام الجاري، أن يتراوح سعر برميل النفط حول 80 دولار أميركي، وقد أعلنت وزارة المالية السعودية عن عجز ميزانيتها للعام الماضي بقيمة 82 مليار دولار على خلفية استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد، وتقهقر الأنشطة النفطية؛ خصوصاً بعد دخول الخفض الطوعي لإنتاج النفط الذي أقرته المملكة حيز التطبيق في مايو الماضي، في وقتٍ اتسمت فيه أسواق النفط العالمية بضعف نسبي للأسعار0

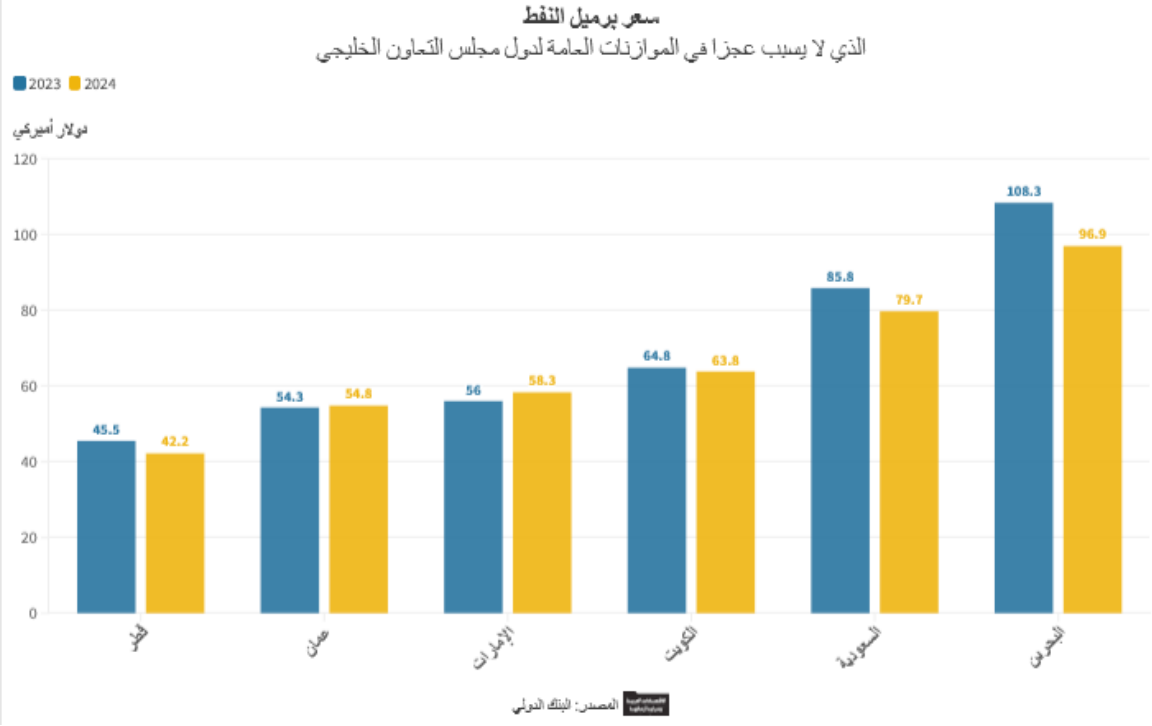

تعمل دول مجلس التعاون على إنشاء مشاريع كبرى بغرض تنويع اقتصاداتها في المستقبل بعيدًا عن موارد النفط، وذلك لضمان استمرار تدفق الثروات المالية؛ حيث تُدرك الأنظمة الحاكمة في دول الخليج أن استمرارها واستقرار الأوضاع الداخلية فيها مرهون بالحافظ على الرخاء الاقتصادي لشعوبها. وتتربع السعودية على رأس تلك الدول بمشاريع طموحة في خطتها الاستراتيجية المسماة بـ"رؤية 2030"، والتي تتضمن إنشاء قطاعات تصنيع وإنتاج ضخمة، وتشييد مدن وبنية تحتية، بما في ذلك مشاريع خضراء مثل تطوير مدينة "نيوم" الجديدة، التي تصل كلفتها إلى 500 مليار دولار

أمريكي، ويراد لها أن تكون خالية من الانبعاثات الكربونية، وتعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى مشروع تشجير العاصمة الرياض، والذي يتضمن زراعة شجرة لكل مقيم في المدينة، وبطبيعة الحال لا يُمكن إنجاز كل ذلك دون إيرادات النفط.

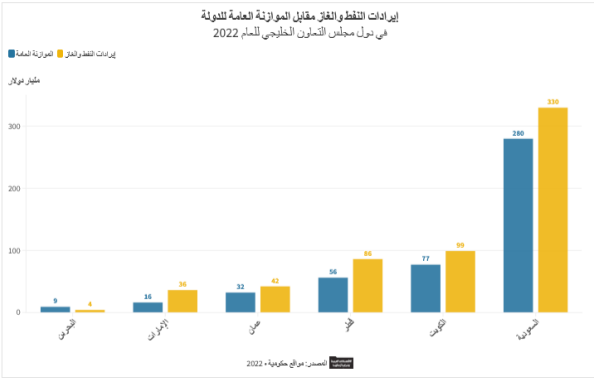

كما تحظى دول الخليج بأدنى حصة من الأراضي الزراعية في العالم بنسبة 1٪ فقط من إجمالي أراضيها، إضافة لانخفاض وعدم انتظام هطول الأمطار نتيجة التغيرات المناخية؛ فتعتمد في أمنها الغذائي على الواردات الخارجية؛ حيث تستورد دول مثل قطر والبحرين والإمارات ما بين 80-90٪ من احتياجاتها من الغذاء، وبدون الإيرادات النفطية الحالية لن تتمكن من تحمل تكلفة فاتورة الغذاء المقدرة في دول مجلس التعاون الستة بـ 53 مليار دولار-بحسب بيانات 2020-، ومن المتوقع أن ترتفع مع الزيادة السكانية وزيادة أسعار الغذاء لـ 70 مليار دولار في العام 2030

> "نصيب الدول الخليجية من الإنتاج العالمي للنفط ضئيل مقارنة بما تمتلكه من موارد نفطية تُقدر بما لا يقل عن نصف الاحتياطي العالمي من النفط الخام

وبعيدًا عن الإيرادات المالية الناتجة عن صادرات الوقود الأحفوري؛ فإن استهلاك الدول الخليجية من النفط والغاز في ارتفاع مستمر، وتُعد السعودية أكبر مستهلك للطاقة في المنطقة، وخامس أكبر الدول المستهلكة للنفط عالميًا بنحو 3,717 مليون برميل يوميًا- حسب بيانات عام 2022- ما يعني إن 35٪ من إنتاجها النفطي يذهب إلى الاستهلاك المحلي، إضافة لاستهلاكها نحو 120 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال نفس العام.

وتُعدّ دول الخليج من أعلى معدلات استهلاك الطاقة للفرد في العالم، والذي يعود لعدّة أسباب؛ من بينها استهلاك قطاع النقل الكبير للطاقة نظرًا لارتفاع أعداد السيارات الخاصة، وافتقار تلك الدول لشبكات مواصلات عامة تُسهّل التنقل دون سيارة خاصة، إضافة لاستهلاك الوقود من أجل توليد الكهرباء التي لا غنى عنها في مدن الخليج الحارة وصيفها الطويل.

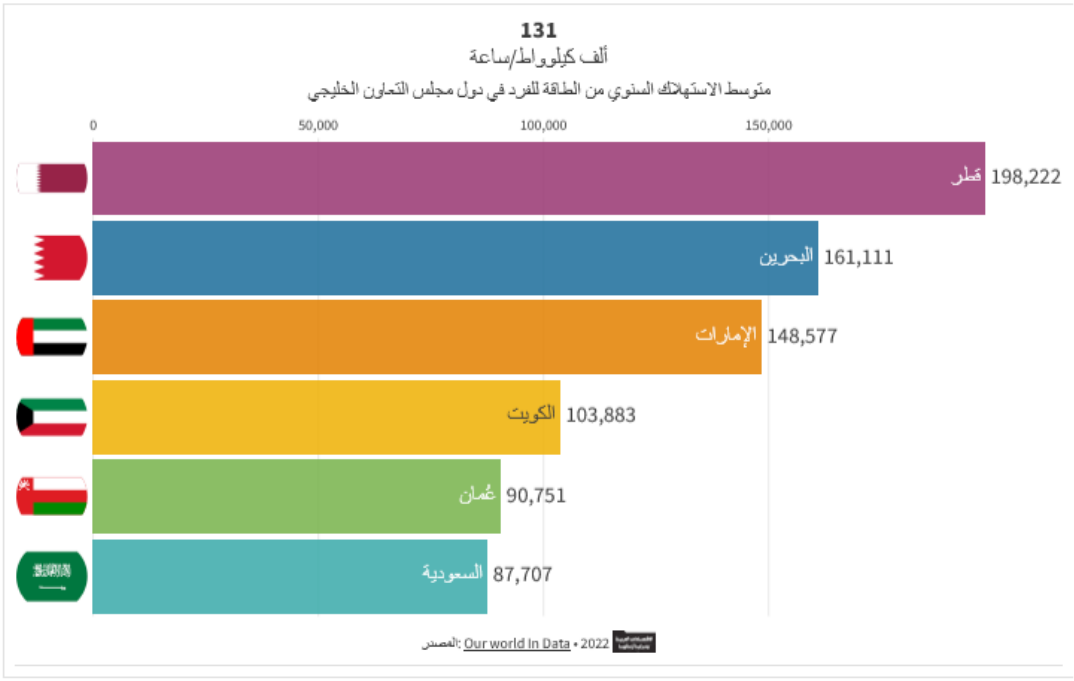

كما تحتاج عملية تحلية المياه إلى كميات كبيرة من النفط لتوليد الكهرباء وتشغيل المحطات؛ فبحسب "وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية"؛ فإن ربع إنتاج المملكة من النفط يستهلك في تحلية المياه. كما تقوم دول الخليج بأكثر من نصف عمليات تحلية المياه عالميًا، وفي منطقة من بين أكثر المناطق جفافًا في العالم، ويعتمد أمنها المائي على المياه المحلاة بما يتجاوز 90٪ من استهلاك مياه الشرب؛ فإن الطلب المحلي على استهلاك الطاقة المعتمد على الوقود الأحفوري سيواصل الارتفاع لتلبية احتياج محطات التحلية من الكهرباء، وهو ما سيبقي على خطر القنابل الكربونية ويفاقم من الاحترار العالمي، إلى جانب مشكلة بيئية أخرى، وهي ارتفاع نسبة ملوحة المياه في الخليج العربي والبحر الأحمر0

يعلّق الباحث والناشط البيئي "حمزة حموشان" على الحجة التي تقدمها دول الخليج، وهي احتياجها للموارد النفطية لتنويع اقتصادها بقوله: "منذ سنوات طويلة نسمع عن التخطيط لمرحلة ما بعد النفط وتنويع الاقتصاد، لكن في حقيقة الأمر لا نجد استراتيجية واضحة، وفي معظم الأحيان يتخذ هذا الهدف المشروع كمبرر لمواصلة إنتاج النفط". ويضيف حموشان: "تحظى دول مجلس التعاون بعكس دول عدّة بحظ أفضل في إمكانية إنجاز التحول نحو الطاقة النظيفة، وحبس الوقود الأحفوري في جوف الأرض نظرًا لانخفاض عدد سكانها، لكن ذلك لن يحدث لأن الأسر الحاكمة لا تريده". بحسب قوله0

> **تعتمد اقتصادات البلدان الخليجية بصورة شبه كاملة على موارد النفط؛ ما يجعلها عالقة بين تحديات التغير المناخي وتأثيره الكارثي على دولها وشعوبها**

ويخالفه الرأي الباحث العماني علوي المشهور؛ إذ يرى أنه من المستحيل على دول الخليج التحول للأخضر وتقليل الانبعاثات الكربونية دون الاعتماد على موارد النفط، يقول: "هناك دول لديها اقتصادات متقدمة ومتنوعة، وتملك قطاعًا صناعيًا حيويًا، وثروات زراعية وموارد مائية ضخمة، قد يكون بإمكانها فعل ذلك، ولكن بالنسبة لدول تعيش في بيئة صعبة ومناخ قاس وتضاريس غير صالحة للزراعة، ولا تملك بطبيعة الحال قطاعات صناعية أو خدمية متقدمة؛ فإنها إذا اتجهت نحو التحول النظيف بدون الحفاظ على صادراتها النفطية أو زيادتها؛ فإن تحولها

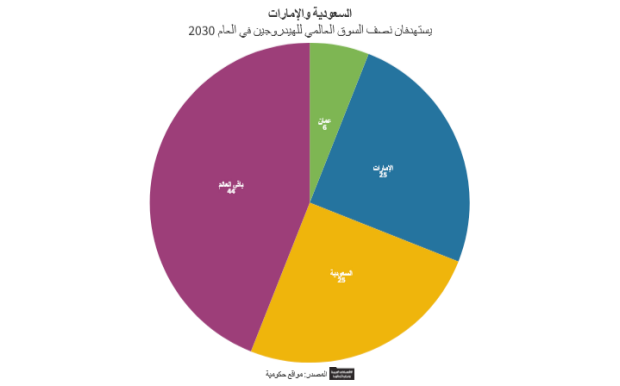

سيفشل نتيجة عدم توفر موارد مالية لتمويل المشاريع التي تحتاجها"0

كي نتحول للأخضر.. نُطلق المزيد من الانبعاثات الكربونية

في ظل التسابق العالمي نحو إنتاج الهيدروجين الأخضر، وهو المورد المتوقع له أن يكون وقود المستقبل، ويحل محل الوقود الأحفوري، أعلنت العديد من دول المنطقة عن استراتيجياتها الوطنية للهيدروجين، جاءت سلطنة عُمان والإمارات والسعودية من بين تلك الدول؛ فأعلنت المملكة عن رغبتها في أن تصبح المصدِّر الأول للهيدروجين الأخضر بحلول العام 2030، مثلما هي المصدِّر الأول للنفط الآن، كما أكدت عزمها على إنتاج 2,9 مليون طن من الهيدروجين الأخضر والأزرق بحلول نفس العام. والإمارات هي الأخرى كانت ضمن الدول السباقة في التوجه نحو الهيدروجين الأخضر، بهدف تثبيت أقدامها في سوقه الذي يشهد اهتمامًا عالميًا متزايدًا، وأعلنت خطتها الطموحة في الاستحواذ على ربع السوق العالمية للهيدروجين بحلول عام 2030، وإنتاج 15 مليون طنا من الهيدروجين بحلول العام 2050، فيما تستهدف سلطنة عمان إنتاج نحو مليون طن بحلول العام 2030

ولا تقتصر مشروعات الدول الخليجية لإنتاج الهيدروجين على دولها فقط؛ فتعمل على إبرام اتفاقيات وتفاهمات لإنشاء مشاريع في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغرض التصدير، مثلما قامت شركة "مصدر الإماراتية" بتنفيذ واحد من أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، وقيام شركة "أكوا باور" السعودية بإنشاء مشروع للهيدروجين بتكلفة 4 مليارات دولار، مع تشييد أكبر مزرعة رياح في الشرق الأوسط بقيمة 1,5 مليار دولار وبقدرة 1,1 جيجا وات في خليج السويس بمصر أيضًا0

من خلال تلك المشروعات داخل وخارج أراضيها؛ تعمل دول الخليج على ضمان استمرار دورها الاستراتيجي عبر السيطرة على سوق الطاقة العالمي؛ سواء كانت طاقة غير نظيفة بيئيًا كالنفط، أو نظيفة كالهيدروجين الأخضر والطاقة المولدة من الرياح والشمس، بينما يرى الباحث في الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط بجامعة "لايدن" الهولندية كريستيان هندرسن أن: التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة في دول الخليج يعود للحاجة إلى الاحتفاظ بالنفط للتصدير؛ أي أنَّ ما يحفزها هو التزام الاستدامة المالية، لا المخاوف البيئية، بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون تنظر لها على أنها فرصة لسوق جديدة0

"تخشى الدول الخليجية إذا هي قبلت بخفض إنتاج الوقود الأحفوري أن تخسر مكانتها الاستراتيجية على الصعيد الدولي المتولدة من مركزيتها في إنتاج الطاقة التي يحتاجها العالم

يقول الباحث والناشط البيئي حمزة حموشان: "ينبغي تحقيق الانتقال العادل للطاقة الخضراء، بهدف خفض الانبعاثات وحماية البيئة لتكون صالحة للعيش في المقام الأول، بدلًا من التعامل مع الطاقة المتجددة على أنها مجرد مصدر لتوليد الإيرادات"0

وبعيداً عن الغرض من الاستثمار، فإن مشاريع توليد الطاقة النظيفة التي سيجري تنفيذها على مدار عشرات السنوات، تحتاج إلى كلفة مالية ضخمة لتمويلها، وبطبيعة الحال سيأتي هذا التمويل من خلال الإيرادات النفطية، وهو ما يعني أنه إذا كان ثمة تحول للطاقة النظيفة في المنطقة؛ فضريبته هي المزيد من الانبعاثات الكربونية0

خاتمة

تعتمد اقتصادات البلدان الخليجية بصورة شبه كاملة على موارد النفط؛ ما يجعلها عالقة بين تحديات التغير المناخي وتأثيره الكارثي على

دولها وشعوبها، والضغوط التي تمارسها الدول الغربية من أجل تخفيض الإنتاج من جانب، وبين اعتيادها طيلة عقود على الريع النفطي وحاجتها الملحة إليه من جانب آخر. كما تخشى إذا قبلت بخفض إنتاج الوقود الأحفوري أن تخسر مكانتها الاستراتيجية على الصعيد الدولي المتولدة من مركزيتها في إنتاج الطاقة التي يحتاجها العالم، وهو ما يدفعها لصوغ سياسة تتيح لها الاستفادة من كل من الوقود الأحفوري والطاقات المتجددة، وحتى توفر لها الأخيرة مخرجًا للاستمرار في الشيء الوحيد الذي تعرفه، وهو استخراج النفط لعقود قادمة، واكتساب المزيد من القوة والنفوذ، ومراكمة المزيد من الفوائض المالية.

ولا يجب أن نغفل دور الخليج ونفوذه في الاقتصاد العالمي من خلال ما يسمى بـ"البترودولار"، وهي الإيرادات الدولارية المتحققة من بيع المنتجات النفطية، والتي يعاد استثمار فوائضها عبر صناديق سيادية خليجية في استثمارات تتركز بشكل رئيس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق أن لعبت تلك الصناديق دور المنقذ في الأزمة العالمية 2008، بهدف منع اقتصادات الدول المستهلكة للنفط من الانهيار، ومن شأن استمرار نفس علاقة الاعتماد والمنفعة المتبادلة، أن تُقيّد أي سعي جاد للتحول بعيدًا عن الطاقة الأحفورية في المستقبل القريب، مثلما حدث في قمة المناخ الأخيرة في دبي.

كتب
محمد عادل

مواطن

فلسطين: المعيشة والاقتصاد

على هامش العدوان.. حوار مع طاهر اللبدي

لا يمكن فهم الواقع الفلسطيني دون تفكيك الجانب الاقتصادي منه، وانعكاساته على القرار السياسي الفلسطيني، فقد تعطينا الأرقام مؤشراتٍ عن شكل الواقع، إلا أنها غير كافية لتحليله بكل تفاصيله، خصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية المستمرّة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر (تشرين الأول) 2023. نحاول من خلال هذا الحوار مع طاهر اللبدي، الباحث في الاقتصاد السياسي في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO)، أن نفهم جذور العلاقة بين الاقتصادَين الفلسطيني والإسرائيلي، والتفاصيل المخبأة في جوانبها ومدى تأثيرها على المشهد الفلسطيني.

في البداية أعتقد أنه من المهم أن تشرح لنا الصورة العامة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بعد وقبل السابع من أكتوبر؟

لقد وجد الاقتصاد الفلسطيني، أو ما تبقى منه، نفسه معزولًا بشكل متزايد ومقطوعاً عن طرق تجارته عدة مرات خلال القرن الماضي. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، فنحن نتحدث عن أراضٍ بُترت وقت النكبة عام 1948 ثم احتلتها إسرائيل منذ عام 1967

تعرضت خلاله الأرض لسياسة الاستعمار والاستيطان الإسرائيلي، من سلب الأراضي ونهب الموارد وفرض سياسات اقتصادية، نتج عن هذه السياسات تدمير النسيج الاقتصادي للقطاع الإنتاجي، ما انعكس على تراجع أهمية قطاع الزراعة والصناعة في الضفة الغربية وغزة. وتتحدث الكثير من التقارير الاقتصادية للمنظمات الدولية عن إفقار للفلسطينيين في آخر عشر سنوات، بعضها يتحدث عن اقتصاد غير قابل للحياة، اقتصاد مر بعملية التنمية المعكوسة، بمعنى أنه بدلاً من أن يكون هناك تنمية للوضع الاقتصادي، فإن العكس هو ما يحدث. تظهر هذه التقارير أيضاً أن الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة كان أسيراً للاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أنه تابعٌ له. ونتيجة هذه التبعية ظهرت عندما بدأت الحرب على غزة في السابع من أكتوبر، حيث زادت إسرائيل الحصار على الضفة الغربية فخنقت اقتصادها. كان معدل البطالة قبل الحرب عند 13 بالمئة، وهو ليس رقماً قليلاً، وبعد الحرب زادت التقديرات في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2023 ووصلت إلى حوالي 30 بالمئة في الضفة الغربية، وأصبح هناك انخفاضٌ كبيرٌ في حركة الصناعة والتجارة والسياحة. هذا الخنق بهذا الشكل السريع يشير إلى مدى سيطرة الاستعمار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.

بدأنا الحديث انطلاقاً من السابع من أكتوبر، لكن واقع الاقتصاد الفلسطيني له جذوره الممتدة منذ عشرات السنين، كيف يمكننا أن نفهم جذور الأزمة

الحالية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي الذي أقرّته أوسلو لو استطعنا اعتباره هذا الاتفاق نقطةً مفصليةً في الواقع الفلسطيني؟

نعم. في الحقيقة ينظر إلى أوسلو في الأدبيات كمرحلة فصل، بمعنى أن هناك ما قبل أوسلو وما بعدها، وهو صحيح إلى حدٍّ ما، لكن من المهم توضيح أن أوسلو لم تغيّر في الجوهر، أي في جوهر العلاقة بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الاقتصاد الإسرائيلي، ولم تغير في سياسات الاستعمار تجاه الأراضي المحتلة عام 1967. المقاربة التي أعتمد عليها هي أن الاقتصاد جزءٌ من الصراع القائم على الأرض، وأن الحركة الصهيونية من قبل 1948 كانت تنفذ أهدافها من خلال الاقتصاد، وهناك 3 محاور نستطيع من خلالهم أن نوضح طبيعة الصراع بين إسرائيل وفلسطين: المحور الأول هو استبدال للسكان، وهو خاص بكل حركات الاستعمار الاستيطاني حول العالم، بمعنى الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها لاستبدالهم بمجتمع استيطاني جديد، وبالتالي سيطرة الإسرائيلي على الأسواق في كل الجوانب، من العمل والصناعة والإنتاج، وهذه كانت طريقة لإقصاء الفلسطيني خارج المعادلة؛ المحور الثاني هو الاستغلال، عندما أصبح الفلسطيني جزءاً من الواقع بالنسبة لإسرائيل، فإسرائيل لم تستطع طرد كل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 48 وأيضاً من أراضي 67. حينها أصبحت إسرائيل مسيطرةً على

أراضٍ فيها مئات الآلاف من الفلسطينيين، فأصبح السؤال كيف ستتعامل مع هذا الوجود، وهذا الوجود قد يكون إيجابياً من ناحية استغلال اليد العاملة الفلسطينية كجزء من حركة الاقتصاد الإسرائيلي؛ المحور الثالث هو القمع ومكافحة التمرد من خلال الاقتصاد، بمعنى أنه في أي لحظة فيها «تمرد» يستطيع الإسرائيلي أن يخنق الاقتصاد الفلسطيني كي يعاقب الفلسطيني ويقمعه ويمنعه من أن يملك أي حركة سياسية مستقلة. هذه المحاور الثلاثة قائمة من قبل أوسلو واستمرت بعده، وضمنت سيطرة إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو. النتيجة اليوم أنه هناك أكثر من 60 بالمئة أي تحت سيطرة ،(C) من الأراضي هي مناطق إسرائيلية مباشرة، كما أن إسرائيل تسيطر على كل الحدود في الضفة وقطاع غزة، وتسيطر على القطاع المصرفي، حتى البنوك الفلسطينية مرجعيتها البنك المركزي الإسرائيلي والعملة هي العملة الإسرائيلية، وبحسب بروتوكول باريس الاقتصادي إسرائيل لها اليد العليا. بالتالي الأمور لم تتغير مع أوسلو، الحقيقة أن الذي تغير هو وجود السلطة الفلسطينية، والسلطة هي «القطاع العام بموظفيه ومشاريعه»، بالإضافة إلى فكرة أن الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي سيكونان شريكين في التنمية، وكأنّ الاحتلال قد انتهى. فمن الصعب الحديث عن اقتصاد فلسطيني قابل للحياة، ما يجعلنا نفكر أن هناك اقتصاد فلسطيني هو وجود مؤسسات فلسطينية تنتج إحصاءات، وتحاول ترقيم نشاط اقتصادي فلسطيني كما لو أنه منفصل عن إسرائيل، والحقيقة أن هذه الأرقام تغشنا، فعملياً على الأرض لا يمكن الفصل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي بشكلٍ واضح، وأكبر مؤشرٍ على هذا هو العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948 أو المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الضفة. نتحدث بشكلٍ رسمي عن قرابة 180 ألف عامل فلسطيني، والتقديرات تشير إلى أن هذا الرقم من الممكن أن يصل إلى 250 ألف عامل إذا أخذنا في عين الاعتبار العمال الذين يعملون دون تصاريح. نحو 20-25 بالمئة من اليد العاملة في فلسطين تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذه مؤشراتٌ تظهر تبعيةِ للاقتصاد الإسرائيلي، بالتالي أوسلو لم تغيّر كثيراً في هذه العلاقة. لكن أوسلو، قبل كل شيء، غيرت نظرتنا نحو الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التعامل مع الاقتصاد على اعتبار أنه مجالٌ منفصلٌ تماماً عن السياسة.

عدنا مجدداً إلى السابع من أكتوبر. بعد توضيحك أن أوسلو لم يكن تماماً نقطةً فارقة، وإنما استمراراً لواقع قائم قبل ذلك، أعتقد أننا غير أكيدين اليوم إذا كان السابع أكتوبر سيشكل نقطةً فاصلةً اقتصادياً. ما رأيك؟

بعد السابع من أكتوبر نستطيع الحديث عن 3 نقاط رئيسية: الأولى أن إسرائيل زادت الحصار والقيود على حركة البضائع والناس، والتي تضاعف أثرها كونها تزامنت مع الاقتحامات وعنف المستوطنين الذي زاد، وهذا أدى إلى تراجع الحركة الاقتصادية بشكل كبير؛ النقطة الثانية هي العمال الفلسطينيون، ففي السابع من أكتوبر ألغت إسرائيل تصاريح جميع العمال في الضفة، وحتى العمال الذين لا يحتاجون إلى تصاريح لم يستطيعوا الوصول لأماكن عملهم. نحن نتحدث عن 180-250 ألف عامل فلسطيني أصبحوا عاطلين عن العمل ويبحثون عن عمل في اقتصادٍ مدمّر أصلاً؛ النقطة الثالثة هي إيرادات المقاصّة، التي لم تحولها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، فأثّرت على دفع السلطة لرواتب الموظفين، وبالتالي تراجع الحركة الاقتصادية.

تواجه السلطة الفلسطينية أزمةً كبيرةً في ما يتعلق بدفع رواتب الموظفين خلال السنوات الأخيرة، والأزمة تتفاقم. ما هي الخيارات المطروحة أمام السلطة الفلسطينية لتمويل سداد الرواتب في المدى القريب على الأقل؟

بشكلٍ عام، تعتمد السلطة على موارد محدودة، ويأتي 60 بالمئة تقريباً من إيرادات المقاصة. وبحكم أن السلطة لا تسيطر على حدودها، فكل الضرائب الفلسطينية على الاستيراد تجمعها إسرائيل ثم تسلمها للسلطة مرةً أخرى منقوصةً نسبةً محددةً تعتبرها «مصاريف إدارية»، والمقاصة أداة «جيدة» تستخدمها إسرائيل للضغط والابتزاز لمواجهة أي سيناريو لا يتماشى معها. منذ فترة كانت إسرائيل تقضم من إيرادات المقاصة كل ما يمكن اعتباره «أموال تذهب لعائلات الأسرى والشهداء». وبعد معركة سيف القدس في أيار (مايو) 2021 زادت هذه السياسات، ومع تراكمها لم تعد السلطة قادرةً على دفع رواتب كاملة. بالمناسبة، عدم قدرة السلطة على دفع رواتب موظفيها ليس أمراً جديداً، وحدث سابقاً خلال حكومة سلام فياض وما يزال الوضع مستمراً إلى الآن من حينٍ لآخر. مع السابع من أكتوبر قررت إسرائيل أن تنقص حصة غزة أيضاً، فرفضت السلطة استلام الأموال المنقوصة، بالتالي تجددت الأزمة بين إسرائيل والسلطة وتدخّلت أطراف أوروبية وأميركية. لاحقاً تم الاتفاق على أن إسرائيل لن تدفع أموال المقاصة بشكل مباشر للسلطة، وحولتها إلى بنك في النرويج، والنرويج ممنوع أن تسلمهم للسلطة إلا بقرار إسرائيلي، على اعتبار أنها أموال مجمدة. يوجد أيضاً الضرائب المحلية كمصدر دخل للسلطة، وبعد السابع من أكتوبر تقلّصت هذه الضرائب تأثّراً بالحركة الاقتصادية الفلسطينية. الجزء المتبقي يتمثل في المساعدات الدولية، وهي منخفضة منذ ما قبل الحرب على غزة، تحديداً في السنوات الخمس الأخيرة، إذ أصبح المولون الأجانب يقلّصون حجم المساعدات الممنوحة للسلطة، وتحولت نسبة منها إلى مشاريع تنموية أو إنسانية على الأرض

وهو ما يتيح للممول فرصةً في زيادة الشروط والتحكم في نفقاتها. مع السابع من أكتوبر لاحظنا أن كثيراً من الممولين صرّحوا بأنهم من الممكن أن يقطعوا المساعدات أو يخفّفوا منها أكثر، وبالتالي صارت السلطة الفلسطينية في أزمة اقتصادية كبيرة، حتى أن الرواتب التي تدفعها لموظفيها غير كاملة ومتأخرة قرابة شهرين. اليوم تلجأ السلطة الفلسطينية إلى القروض من البنوك المحلية لتتمكن من دفع رواتب موظفيها.

تحدثت عن المساعدات المالية من الدول المانحة، وهي نقطة مهمة يمكن الوقوف عندها. كيف نستطيع قراءة التغيير في دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية من أوسلو وحتى اليوم؟

عندما وُقّعت اتفاقية أوسلو، اتفقت الدول المانحة على ضرورة دعم التنمية الفلسطينية لضمان تراجع احتمال اندلاع انتفاضة أو غيرها من المظاهر الثورية. حينها كانت السلطة تحصل على قدرٍ كبيرٍ من المساعدات، قد تصل إلى مليار دولار سنوياً، وعندما نتحدث من منطلق اقتصادي فإن نسبة المساعدة لكل مواطن فلسطيني واحد كانت تعتبر من أعلى النسب في العالم. مع الوقت، وبعد الانتفاضة الثانية، ترسّخت الرواية الإسرائيلية بأن السلطة الفلسطينية لم تكن تؤدي دورها، أي الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، بل كانت تساعد في «تمويل الإرهاب»، مما دفع المانحين الدوليين إلى تشديد شروط وضوابط الإنفاق، في حين طلب المانحون من السلطة الفلسطينية خفض إنفاقها، وأن عليها أن تتحمل مسؤولية نفقاتها. هذا الواقع رسم تغيرات في عقلية الممول، الذي بات فحوى خطابه للسلطة بأنه «لا يمكن أن نستمر بالدفع لعقود وأنتم لا تتحملون مسؤولية». وأصبح البنك الدولي يطالب الفلسطينيين إثبات أنهم شفافون في نفقاتهم، وقال إنهم يستطيعون خفضها، وأن عليهم وضع ضرائب يدفعها المواطن الفلسطيني ليشارك في الميزانية الفلسطينية. هنا جاء دور سلام فياض الذي تولّى رئاسة الحكومة بعد الانقسام الفلسطيني في 2006-2007، فقد أتى حاملاً خطةً من هذه العقلية الغربية التي تريد من الفلسطيني أن يثبت أن هناك شفافية ومسؤولية في الصرف، ووجوب التخلص من واقع أن السلطة مدعومة من الخارج بشكل أساسي. وجاء ذلك ليخفي حقيقة أن المساعدات الدولية كانت مقابل صمت عن سيطرة إسرائيل أكثر على الأرض، وتقييد للاقتصاد الفلسطيني أكثر، وعدم السماح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم، وسلب مستمر للأراضي، بالتالي كان التمويل يأتي مقابل تقليص البنية الاقتصادية الفلسطينية. هذه السياسات استمرت ولم يوقفها أحد، وفي نفس الوقت فإن المطالبات للفلسطيني بتحمّل مسؤولية نفقاته في ظل تقليص إسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني أصبح طرحاً جنونياً. ،بمعنى أن الفلسطيني لا يستطيع أن ينشط اقتصادياً

ولكن مطلوبٌ منه أن يدفع لتمويل النفقات التي تهدف إلى منع التمرد، أي الإنفاق من أجل أمن إسرائيل. بالتالي منذ حكومة فياض عملت السلطة على خفض نسبة العاملين لديها، واليوم نسبة الرواتب أقل بكثير من النسبة التي كانت قبل 10 سنوات باستثناء القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه زادت السلطة من دخلها المحلي المبني على الضرائب المحلية، والحقيقة أن ذهنية المواطن الفلسطيني تفكر بمنطق أن هذه السلطة لا تحميني من قبضة الإسرائيلي على النشاط الاقتصادي، وهناك فساد واضح ومعروف، فهل تستحق السلطة أن يدفع لها المواطن ضرائب؟ وهل هي دولة مثل باقي الدول ليتحمل المواطن مسؤولية دفع ضرائب لها، في ظل أن المواطن لا يعرف ماذا تنفق وكيف تنفق؟ استمرت هذه الذهنية لدى المواطن الفلسطيني بالازدياد خلال السنوات العشر الأخيرة وانعكست بشكلٍ واضحٍ من خلال الاحتجاجات، تحديداً الاجتماعية منها، وهذا أمرٌ جديدٌ على المجتمع الفلسطيني الذي تتركز احتجاجاته ضد الاحتلال.

انطلاقا من كل ما سبق، هل تعتقد أن نفاد تمويل السلطة الفلسطينية أصبح محتملاً؟ أم أن الغرب لا يمكن أن يترك السلطة الفلسطينية تنهار بشكل كامل؟

التعامل مع السلطة الفلسطينية بالنسبة لكل الأطراف المحيطة، تحديداً الممول الغربي وإسرائيل نفسها، تعاملٌ فيه شيءٌ من التناقض. الغرب وإسرائيل بحاجة لطرف فلسطيني قادر على ضمان نوعٍ من الأمان والاستقرار في المنطقة، وبالمنطق الإسرائيلي والغربي يعني استقرار وأمان لإسرائيل. في الوقت نفسه، فإسرائيل مستمرة في استيطانها وسلبها للأراضي والموارد. أغلب دول الغرب عندما تتعامل مع السلطة لا تتعامل معها على أنها مشروع سيادة أو دولة حتى، ولا يعنيها موضوع الفساد والسلطوية الموجود في واقع حكم السلطة. ولكن من ناحية أخرى، لا شك أن إسرائيل والغرب لديهم انزعاج من السلطة كونها بشكلها الحالي نتاج للحركة الوطنية الفلسطينية، والحركة الوطنية كانت تطالب بدولة وسيادة، هذا أكثر ما يزعج إسرائيل. إسرائيل تحتاج شريك يؤمن لها استقرار على الأرض، لكنها لا تريد شريك يزعجها بالدولة والاستقلال والسيادة، من هنا نستطيع فهم توجهات إسرائيل من حين لآخر لتقليص أموال المقاصّة ككرت ضغط وترهيب. اليوم السلطة شريكٌ مثالي لأنها شريكٌ ضعيف.

إلى جانب موظفي القطاع العام، توجد فئة العمال الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من أعمالهم ومنعتهم من دخول الأراضي المحتلة عام 1948. اليوم ما هو تأثير هذا المنع على الاقتصاد الفلسطيني؟ وما مدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل غياب العمال الفلسطينيين أيضاً؟

إسرائيل حوّلت وجود الفلسطينيين اقتصادياً، بدءاً من الأسواق الفلسطينية التي تستوعب البضائع الإسرائيلية، واستغلال الموارد الفلسطينية مثل المياه والغاز واليد العاملة. تاريخياً يوجد عدة مراحل: مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى، حينها كان هناك عدد كبير من الفلسطينيين من غزة والضفة يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948، تحديداً في قطاع البناء والزراعة والخدمات؛ وبعد الانتفاضة الأولى وأوسلو انخفض الاعتماد على العمال الفلسطينيين؛ أما بعد 2010، فبدأ يزداد عدد العمال تدريجياً وصولاً لأعلى مستوى تاريخياً في 2022-2023، بعدد وصل إلى 180 ألف تصريح، يُضاف إليهم مَن يدخلون دون تصاريح، وبالتالي نتحدث عن نحو 250 ألف عامل فلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 وفي المستوطنات. هؤلاء العمال بالنسبة لإسرائيل يد عاملة رخيصة، فهم يتقاضون ما نسبته ثلثي الأجر عن الوظيفة نفسها التي يشغلها إسرائيلي. بالعودة إلى الانتفاضة الأولى، حيث كان هناك حركة مقاطعة فلسطينية ودعوات تحض على منع العمل في المصانع الإسرائيلية، ما ترك شعوراً لدى الإسرائيلي بأنه يعتمد بشكل كبير على الفلسطيني في اقتصاده، وبالتالي قد يتحول لورقة ضغط. حاولت إسرائيل خلق بديل من الأفارقة والآسيويين، ولكن تبيّن مع الوقت أن تكلفتهم عالية جداً مقارنةً بالفلسطيني الذي يعمل ويعود لمنزله في الضفة الغربية، إذ يحتاج العمال من غير الفلسطينيين إلى تجهيز مناطق سكنية خاصة، كما يحصل في دول أخرى مع العمالة الوافدة. كذلك فإن هذا العامل، غالباً، سيرسل أجرته إلى بلده، بعكس الفلسطيني الذي يضخ أموالاً تعود في النهاية للاقتصاد الإسرائيلي. اليوم الأحاديث عن إحضار عمال هنود كبديل عن العمال الفلسطينيين هي مجرد دعاية، وفي الغالب لن تنجح. مفهومٌ ضمناً أن إسرائيل تستغل العمال الفلسطينيين، وهذا الاستغلال ليس فقط لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، بل هو استغلال لمكافحة التمرد، بمعنى أن العامل الفلسطيني الذي يريد العمل في إسرائيل عليه أن يقدم طلباً للحصول على تصريح، وحتى يحصل عليه يجب أن يكون ملفه الأمني نظيفاً لدى إسرائيل.

منذ السابع من أكتوبر تشهد الضفة الغربية جرائم يومية متصاعدة بحق المزارعين الفلسطينيين الذين يسعوا للوصول لأراضيهم. ما مدى تأثّر هذا القطاع من ناحية اقتصادية، وما هي الانعكاسات على واقع الضفة؟

القطاع الزراعي هو المتضرر الأسرع. إذا لم يستطع المزارع الذهاب إلى أرضه فإن الضرر سيكون كبيراً في اللحظة الراهنة وما يليها. تاريخياً، كان قطاع الزراعة من أكثر القطاعات المتأثّرة لأنه يمتد إلى فكرة الأرض والمياه التي تستهدفها إسرائيل. وفي آخر 30 سنة، تقلّصت مساحة الأراضي التي يُمارس عليها الفلاحة في الضفة الغربية بشكلٍ كبير، واقتربت المساحات المزروعة من المدن، وهناك أيضاً مساحات عديدة لا يصلها المزارع بسبب الخطورة أو بسبب تحويلها إلى مناطق عسكرية أو مستوطنات تسيطر عليها إسرائيل.

حاورتـه

ريهام المقادمة

نبض

شبكة مواطن الإعلامية

ما بعد الخطوط الحمراء

المملكة المتحدة - لندن